المعهد الدولي للوقف الاسلامي
International Institute of Islamic Waqf
- iiiw -

التقرير الاستراتيجي للأوقاف
Strategic Report of Awqaf

الملخص التنفيذي

للتقرير الإستراتيجي للأوقاف

2023-2022م

+60 3 2117 5273
www.iiiw.org
info@iiiw.org

جميع الحقوق محفوظة
للمعهد الدولي للوقف الاسلامي

المحتويات

نبذة عن المعهد الدولي للوقف الإسلامي ---------- 2

قالوا عن التقرير ---------- 5

المشاركون في كتابة التقرير ---------- 7

المقدمة ---------- 8

التوجهات والتحولات الرئيسية في عالم الأوقاف خلال الفترة 2022-2023م ---------- 10

1.معيار التصنيف و المقارنات المعيارية بين أوقاف الدول ---------- 10

1.1الحوكمة ---------- 11

1.2 الاستقرار في الدولة والمجتمع ---------- 12

1.3 كفاءة الموارد البشرية ---------- 13

1.4 ملاءمة القوانين ---------- 14

1.5 فاعلية الخطة الاستراتيجية ---------- 15

1.6 توفر الموارد المالية والتمويل ---------- 16

1.7 استقلالية الإدارة الوقفية ---------- 17

1.8 حجم الأصول الوقفية والريع ---------- 18

1.9 فاعلية الكفاءة الاستثمارية ---------- 19

1.10 حصر وتسجيل الأوقاف ---------- 20

2.نتائج الأداء الوقفي للدول الإسلامية والمجتمعات المسلمة بناء على معيار [BWP] ---------- 21

2.1 دول شبه الجزيرة العربية ---------- 21

2.2 دول العراق والشام ---------- 22

2.3 دول شمال أفريقيا ---------- 22

2.4 دول تركيا ودول البلقان ---------- 23

2.5 دول شرق آسيا ---------- 24

2.6 روسيا ودول آسيا الوسطى ---------- 25

2.7 دول شبه القارة الهندية ---------- 27

2.8 دول وسط وجنوب أفريقيا ---------- 28

2.9 المجتمعات المسلمة في دول العالم ---------- 29

المحتويات

3.الخارطة الوقفية في الفترة ما بين 2022-2023م ---- 30

3.1 الفئة الأولى ---- 30

3.2 الفئة الثانية ---- 31

3.3 الفئة الثالثة ---- 32

3.4 النتائج حسب الأقاليم ---- 33

3.5 الخارطة الوقفية في الفترة ما بين [2022-2023م] ---- 35

4. مؤشرات التحول والتأثير في الصناعة الوقفية ---- 36

4.1 الشراكة الاستراتيجية مع التمويل الإسلامي ---- 36

4.2 التوجه نحو الحوكمة وتطبيق مبادئها ---- 37

4.3 التركيز على استدامة المنتوجات والمشاريع الوقفية ---- 41

4.4 تصاعد الاهتمام بتقنيات التمويل ---- 42

4.5 نشر المعرفة الوقفية ---- 44

5.خارطة الفرص الوقفية في ظل التوجهات العالمية ---- 46

من نحن

تأسس المعهد الدولي للوقف الإسلامي في ماليزيا عام 2008 م كمنظمة دولية غير هادفة للربح متخصصة بتطوير المنهجية المعرفية للأوقاف وتقديم الاستشارات والمنتجات التدريبية الوقفية وتطوير وتأهيل الكيانات والكوادر في القطاع الوقفي ،وفق المقاييس العالمية.

عالميا: كان المعهد الأول في الاهتمام بقضايا الوقف وعقد المؤتمرات والملتقيات التي تخدم القطاع الوقفي وتحقق أهدافه، كما يقوم بجهود حثيثة للتعريف بالأوقاف ونشر ثقافتها ودورها في بناء المجتمع.

20 دولة قدم فيها المعهد برامجه	**35** شراكة فاعلة	**20000** مشارك في برامجنا و ملتقياتنا
35 دملتقيات و مؤتمرات لخدمة القطاع الوقفي	**15500** ساعة تدريبية	**12000** ساعة استشارية
12000 متدرب و متدربة	**125** برنامج تدريبي متخصص للقطاع الوقفي	**115** حقيبة تدريبية لخدمة القطاع الوقفي

الـرؤيـة	أن نكون المرجعية الأولى في العالم في تطوير منهجية الأوقاف
الـقيـم	الإلتزام – المنهجية – المصداقية – الولاء – النصح –التخصص

حول حقوق النشر للاستخدام

1 جميع الحقوق محفوظة، ويشترط عند نسخ أو استعمال أي جزء من هذا التقرير بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية، أو أي وسيلة نشر أخرى، الإحالة على المصدر كالتالي: التقرير الاستراتيجي للأوقاف، الإصدار الثاني، المعهد الدولي للوقف الإسلامي، **2023م**.

2 أي ذكر لأي شخصية أو مؤسسة أو دولة لا يعني بالضرورة أن المعهد الدولي للوقف الإسلامي يدعمها أو يوصي بها أكثر من غيرها ذات الطبيعة المشتركة.

3 المعلومات والإحصائيات الواردة في هذا التقرير، تم الرجوع إليها من مصادر رسمية من داخل المؤسسات الرسمية، وتم التحقق منها من قبل خبراء في المجتمع أو الدولة نفسها، ويتحمل المعهد صحة النقل عنها، فضلًا عن مؤشرات الرصد التي استخدمها فريق العمل ضمن دراسة الدولة والأقليم.

الشريك العلمي

يمثل التقرير الاستراتيجي للأوقاف (2022- 2023) الذي أعده وأصدره المعهد الدولي للوقف الإسلامي خلاصة جهود بحثية واسعة ومعمقة أجرتها مجموعة من الخبراء والمختصين والعاملين في مجال الوقف، لتجلية واقع الوقف في دول العالم الإسلامي والمجتمعات المسلمة، واستعراض التحديات والتحولات الرئيسة في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي في الفترة الحالية والقادمة. وإننا في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) نقدر عاليا هذا النتاج البحثي والعلمي المتميز، والذي يشكل دليلا شاملا متكاملا لجميع المهتمين بالنظام الوقفي وتطويره والارتقاء به لإطلاق الطاقات الكامنة العظيمة لهذا المورد الاقتصادي والاجتماعي والتنموي بالغ الأثر، ونرجو أن يتم توظيف ما جاء في هذا التقرير والاستفادة منه في تحقيق تكامل جهود جميع الأطراف المعنية، وتحديدا في مجالات الوقف الرئيسة، وأيضا فيما يتعلق بدوره في دعم المالية الإسلامية وهياكلها وحقولها المختلفة، وتعزيز دور مؤسسات البنية الأساسية التي تدعم نظام الوقف، وتسعى إلى توظيفه في خدمة رسالتها وأهدافها وبرامجها.

ونرجو أن يساعد هذا التقرير على تسليط الضوء على مشكلة الاستغلال غير الفعال لإمكانيات الوقف على صعيد الدول والأمة الإسلامية، والاستفادة من الحلول والأدوات المتاحة، وأبرزها الحوكمة السليمة للمؤسسات الوقفية، وسبل المحافظة على أعيان الوقف وتنميتها وتثميرها، وأيضا إعادة تفعيل نظام الوقف في بعض الاقتصادات التي تراجع فيها دوره لأسباب محددة، والتشديد على أهمية تضافر جهود جميع الجهات والمؤسسات التي تسعى لخدمة أهداف الوقف، بمختلف أهدافها وتوجهاتها.

فالشكر الجزيل إلى جميع القائمين على هذا المشروع الرائد والمتفرد، راجين لهم التوفيق والسداد في جهدهم الطيب المبارك، وأن يستمر هذا المشروع من دون انقطاع، بالزخم نفسه إن شاء الله.

تمّت مراجعة النسخة الثانية من التقرير الاستراتيجي للأوقاف للفترة 2022-2023م من إعداد المعهد الدولي للوقف الإسلامي، فقد جاءت لتسليط الضوء على التطورات الهامة التي شهدها قطاع الأوقاف على مستوى العالم. كما تميزت بالرصد الدقيق لنمو قطاع الأوقاف في العالمين الإسلامي وغير الإسلامي خلال الفترة ما بين 2022 إلى 2023م. وقد أكدت هذه النسخة من جديد على الدور الذي يمكن أن يلعبه الوقف في تحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز النمو الاقتصادي في العالمين الإسلامي وغير الإسلامي. شملت هذه النسخة تحليلات لدول جديدة لم تكن مدرجة في النسخة السابقة، مما وسع رقعة الرصد وساعد على الحصول على صورة أوضح وأشمل للتحديات والفرص التي يمكن أن تواجه قطاع الأوقاف. وقد أسهمت هذه الإضافة في تعزيز فهم الباحثين وصناع القرار للظروف المحيطة بقطاع الأوقاف في مختلف أنحاء العالم. إلى جانب ذلك، تم تقويم وتحليل وترتيب الأداء الوقفي لمختلف الأقاليم بما يبرز التفاضل والتمايز بينها، مع إبراز النجاحات والتحديات التي واجهت كل منطقة. ومن أهم ما رصده التقرير هو تقدّم بعض الأقاليم في تطوير وإدارة الأوقاف، بينما هناك أقاليم أخرى لا تزال في مراحل مبكرة من تطوير قطاع الأوقاف. هذا التحليل المفصل ساعد معدّي التقرير على استشراف مستقبل الوقف في مختلف الأقاليم، وسمح بتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق التحسين والنمو في المستقبل.

ومن أهم ما يميز هذه النسخة من التقرير هو أخذها بعين الاعتبار الظروف التي رافقت كتابته كآثار كورونا والحرب الروسية الأكرانية على الاقتصاد العالمي، خصوصا القطاع المالي، الأمر الذي يعطي صورة واقعية عن أثر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأداء المالي والوقفي.وبفضل ما تميزت به النسخة الثانية من التقريرالاستراتيجي للأوقاف، وبعد النجاح اللافت للنسخة الأولى، أضحى هذا التقرير موردا قيما لكل من يهتم بقطاع الأوقاف وتطويره، خصوصا أصحاب القرار، والباحثين، ونظار الوقف، ووكلائه، ومسيريه، ومدققيه، وكل أصحاب المصلحة. وفق الله المعهد الدولي للوقف الإسلامي لمزيد من الإنجازات النوعية في خدمة الوقف، دراسة، وتطويرا، واستشرافا لمستقبله.

هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

AAOIFI
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية

ISRA
International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance
الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية

قالوا عن التقرير

معالي الدكتور محمد بن سعيد المعمري
وزير الأوقاف والشؤون الدينية
سلطنة عمان

باسم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عُمان أتقدم إليكم بخالص التقدير لجهودكم المبذولة من خلال المعهد الدولي للوقف الإسلامي في الإصدار الناجح لـ التقرير الاستراتيجي للأوقاف، وهو كما أطلعنا عليه تقرير يقدم متابعة علمية لتقييم حالة الأوقاف الإسلامية عالميا، من خلال استعراض المناهج البحثية والمبادرات والأنشطة والأساليب المختلفة التي تشمل أبعادها المتنوعة. إن تفاني وجهود فريق عمل التقرير قد توجت بإصدار مرجع علمي يعزز فهم أهمية الأوقاف، ويسهم في تشكلي استراتيجيات وتوجهات ملهمة للقائمين على الأوقاف الإسلامية في أنحاء العالم.

معالي / عبد العاطي أحمد عباس
وزير الشؤون الدينية والأوقاف، ناظر عموم الأوقاف، الجمهورية السودانية

أود الإشادة بالتقرير الاستراتيجي الثاني للأوقاف حيث جاء شاملا وضافيا ومصوبا للموضوعات التي تطرق إليها. كما أنه غطى معظم الأوقاف جغرافيا في قارات العالم الست، وتتبع النجاحات، ووضح التحديات، وكذلك أبرز دور الأوقاف عند حلول الكوارث والنوازل، كما استشرف هذا التقرير مستقبل الأوقاف في قادم الأيام.

معالي / الدكتور نور الدين بن مختار الخادمي
وزير الشؤون الدينية في الجمهورية التونسية سابقا

فكرة التقرير فكرة مؤسسية مهمة جدا في تطوير الأداء الوقفي المؤسسي، ومزيد حوكمته وتحسينه، واعتماد معايير التطوير والمؤشرات وتحليل المعلومات، وتغطية تجارب كثيرة في بلدان عدة؛ ما يخدم مقاصد الإسلام ومصالح الموقوف عليهم ونفع الناس، ويرفع أقدار التحفيز المعنوي والتكثير الخيري. وجدير بالتذكير أن الوقف في تونس وإن كان قد تعطل رسميا منذ أواسط القرن الماضي، إلا أنه مركوز في نفوس التونسيين، ومخزونهم الثقافي ومعتقدهم الإسلامي، ومتداول في المدراسة والممارسة؛ حيث تجري أعمال خيرية كثيرة مخرجة على الوقف وأحكامه ومقاصده.

الشيخ نفيع اللّه عشيروف
المفتي العام ورئيس الإدارة الدينية المركزية لمسلمي القسم الآسيوي من روسيا، ومركز التنسيق الإسلامي لمسلمي روسيا.

أعبر باسم رئاسة الإدارة الدينية المركزية لمسلمي القسم الآسيوي من روسيا ومركز التنسيق الإسلامي لمسلمي روسيا عن فائق الشكر لكل القائمين بهذا العمل المبارك، كما نشكر دعوتنا للمشاركة في الجلسات حيث تلقينا معلومات كثيرة و مهمة للعمل في إنشاء الأوقاف.
كما أن التقرير الاستراتيجي يعتبر مرجعا مهما للعاملين في مجال الأوقاف، و أنا – كممثل لمسلمي روسيا – أود أن أؤكد على أن مثل هذه التقارير تلعب دورا كبيرا في تطوير العمل الوقفي في روسيا، أوجه شكري مرة أخرى للأخوة في المعهد الدولي للوقف الإسلامي على جهودهم، و نتمنى أن تدوم علاقتنا و يتواصل تعاوننا إن شاء اللّه.

د. محمد بوزيان

المدير العام للديوان الوطني للأوقاف والزكاة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أشكركم شكرا لا يكافئكم عنه إلا اللّه تعالى على ما تبذلونه من جهد في سبيل تطوير منظومة العمل الوقفي في المجتمعات الإسلامية وباقي دول العالم، ولا شك أن مثل هذا التقرير المميز سيساهم كثيرا في ترقية المجتمعات وتنميتها، بما يدره الوقف من طاقة كامنة فيه على كافة الأصعدة والمستويات، كما يمكن الاستفادة من نتائجه المعتبرة جدا في سبيل تأهيل مؤسسات الوقف في عديد البلدان، ووضعها في مختبر تلك المعايير الهامة التي تساهم بلا شك في ترقية وتحسين الأداء المؤسسي للأوقاف في العالم.

الدكتور عكرمة صبري

خطيب المسجد الأقصى، ورئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس ومفتي القدس والديار الفلسطينية سابقا

لقد كان لي شرف المشاركة في الجلسات المتعلقة بالتقرير الاستراتيجي الثاني للأوقاف لعام 2023/2022م، فإن هذه الجلسات أوجدت نقلة نوعية في المعلومات المتعلقة بالأوقاف في كل اقليم، وكيفية استثمارها والاستفادة منها كما لفت نظري دقة التصنيفات من خلال الرسم البياني لمعظم دول العالم للفئات الثلاثة، وهذا مؤشر واضح لمعالجة الإشكالات والعقبات التي تصادف الوقف لاستدامة استثماره والانتفاع به. بارك اللّه في جهود الأخوة بالمعهد الدولي للوقف الإسلامي الذين حرصوا على تنمية الوقف من جهة، ومن جهة أخرى في وضعهم للتقرير الاستراتيجي للأوقاف لعامي 2023/2022م.

سماحة الشيخ محمد طارق إمام

مفتي طرابلس والشمال الجمهورية اللبنانية

كل التحية للمعهد الدولي للوقف الإسلامي على جهوده العظيمة، وعلى تقدم الرؤية والنظرة في موضوع الوقف على امتداد العالم، التقرير الذي اعده المعهد، وهو تقرير استراتيجي يتناول الوقف بمنظوره الشامل، ويبدأ بخطوات عملية ضمن خطة محكمة، لذلك نزجي الشكر ونرفع الدعاء بالتوفيق للقيميين على الوقف، التقرير الذي أعده المعهد مع المعنيين بالأوقاف على امتداد العالم الإسلامي، ألقى أضواء مهمة وقيمة وجوهرية على خطوات لتطوير الوقف وتنميته، ابتداء من وضع المعيار الأساسي للعمل المؤسسي لدوائر في دوائر الأوقاف والمعنيين بإدارة شؤونها.

الشيخ محمد جلال الدين أرون بونشوم

رئيس هيئة كبار العلماء التابع لشيخ الإسلام مملكة تايلاند

أتقدم بالتهاني للمعهد الدولي للوقف الإسلامي الذي أعد هذاالتقرير الاستراتيجي للأوقاف، والذي يخدم العالم الإسلامي ودول العالم أيضا، وعلى المؤسسات الوقفية الحكومية والخاصة الاستفادة مماجاء فيه

أ.د. إسماعيل عبد عباس

المستشار الديني لرئيس الوقف ديوان الوقف السني، الجمهورية العراقية

وإننا أذ نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا للقائمين على المعهد الدولي للوقف الإسلامي، ولجهودهم المتميزة التي اطلعنا عليها من خلال الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي للأوقاف، فإننا في الوقت نفسه ندعو اللّه أن يوفقنا جميعا لخدمة دينه وشرعه الحنيف إنه ولي ذلك، والقادر عليه

المشاركون في كتابة التقرير

المحرر الرئيسي للتقرير

د. سامي الصلاحات
الأردن
المحرر الرئيسي للتقرير

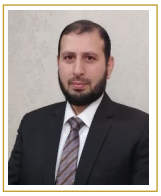

د. مصطفى نجم
الأردن
مساعد المحرر الرئيسي

مستشارو التقرير

أ.د. إبراهيم البيومي غانم
مصر

أ.د. أشرف هاشم
ماليزيا

د.خالد السريحي
السعودية

م. زين العابدين كاجيه
جنوب إفريقيا

د. فؤاد العمر
الكويت

د. عبد الحليم زيدان
لبنان

أ.د. محمد عثمان شبير
فلسطين

د. مجيدة الزياني
المغرب

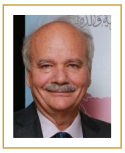

أ.د. محمد موفق الأرناؤوط
كوسوفا

د. هشام دفتردار
أستراليا

فريق التحرير

أ. الجمعي سايب
الجزائر

د. محمد سعيد خصيب
فلسطين

د. عبد الكبير أديلاني
نيجيريا

د. نعيم محمد محيي الدين
سريلانكا

أ. نادية أصفار
المغرب

التقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،،

فالحمد لله على النجاح الكبير والقبول الواسع الذي تحقق بنشر التقرير الاستراتيجي للأوقاف في الفترة مابين أعوام 1996-2021م، وخصوصا لدى المسؤولين وصناع القرار والمتخصصين بالقطاع الوقفي، إذ أصبح مرجعا هاما لدى العديد من المسؤولين والعاملين في الأوقاف، والمؤسسات المالية والخيرية، وأصحاب العلاقة مع قطاع الأوقاف، فضلا عن الخبراء والباحثين وطلبة الدراسات العليا.
وقد وصلتنا تغذية راجعة إيجابية ومبشرة حول ما تم نشره من نتائج التقرير الأول، لا سيما من قبول مسؤولي الأوقاف في الدول عما جاء في هذا التقرير، ما حفزنا لأن نمضي في سلوك هذا الطريق، ونعمد إلى توسيع دائرة الدول التي يتم استهدافها بدراسة أوقافها وأحباسها، فضلا عن التطور الذي تمتاز به هذه الدول عن غيرها في مجال صناعة الأوقاف.

لقد استفاد المعهد الدولي للوقف الإسلامي من العلاقات والشبكة الواسعة مع قادة ومسؤولي الأوقاف في العالم، ليرسم إطارا علميا عمليا يشجع على توجيه صناعة الوقف في العالم بما يخدم أهداف الأمة الإسلامية في التنمية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي.
فالتقرير الاستراتيجي للأوقاف لعام 2023/2022م هو تقرير يعتمد على استشراف واقع قطاع الوقف في العالم، ويصوغ الأفكار الجديدة والتوجهات الحديثة، من خلال استخدام التحليل الشامل القائم على ربط نتائج المقابلات الميدانية بدقة الدراسات والأبحاث المحكمة والمنشورة، فضلا عن التقارير السنوية الصادرة عن مؤسسات الأوقاف العامة، أو تحقيقات المؤسسات الدولية، ليشكل مجموع هذا أساسا لنظرة استشرافية حول مستقبل الوقف، ويحدد الخيارات والفرص، ويرصد المخاطر والصعوبات.
وهذا يجعلنا نعمل على إعادة النظر في دور مؤسسة الأوقاف العامة، وتقوية ديناميكية قطاع الأوقاف الخاصة، وتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال البرامج والمبادرات، لمواجهة أي أزمات أو جوائح أو كوارث متوقعة.

لقد غطى التقرير السنتين الماضيتين 2022-2023م، وكما هي المنهجية التي اعتمدناها سابقا؛ أن يرصد التقرير المسار الاستراتيجي لأبرز المتغيرات والتطورات، إضافة إلى بعض الإشكاليات والظواهر التي تخص قطاع الأوقاف في العالم، جامعا بين دفتيه دقة المعلومات والبيانات المُحدثة، ومبينا منهجية التحليل والوصف، ومنتهيا بأدوات الدراسات المستقبلية ومستشرفا مسار الوقف في المستقبل القريب.
فعلى الرغم من الآثار السلبية لجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي والكوارث الطبيعية التي أصابت تركيا وسوريا والمغرب وليبيا والحرب على غزة، فإن هناك تغيرات ومبادرات يشهدها قطاع الوقف في العالم الإسلامي خلال الفترة الماضية والتي سيكون لها أثر إيجابي إذا استمرت في تطوير منظومة العمل الوقفي في المجتمعات والدول، وستساهم في نهضة المجتمعات والدول الإسلامية من خلال بوابة الوقف.

ولأن التقرير هو جهد جماعي، شارك في صياغة أفكاره وبياناته وآرائه عدة خبراء ومختصون على صلة وثيقة بقطاع الأوقاف منذ عقود، وأشرفت عليه هيئة استشارية تضم خبراء وأكاديميين ومفكرين في قطاع الأوقاف من عدة دول، بالإضافة إلى جهود الشركاء العلميين وهما هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية في ماليزيا.

ما يلزمنا تقديم آيات الشكر والعرفان لجهودهم الكبيرة في توجيه التقرير، وتعزيز المنهجيات العلمية المستخدمة، ومراجعة مسودات التقرير كي يخرج بأفضل ما يكون. كما شارك في كتابة أعمال التقرير عددٌ من المتمرسين والعاملين في قطاع الأوقاف بدول إسلامية، كل منهم قد غطى إقليمًا جغرافيا على دراية بنتائج الأوقاف فيه، وقد تعمدنا أن نزيد عدد الدول التي نستهدف دراسة أوقافها، فقد كان في التقرير الأول أربعة وخمسين دولة، وفي هذا التقرير وصل إلى اثنتين وستين دولة، حيث تم دراسة واقع الأوقاف في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والبرازيل وأفغانستان وروسيا وداغستان وتتارستان.

نأمل أن نكون قد وفقنا في تغطية واقع الأوقاف في الأقاليم التسعة، ورصد المؤشرات والاتجاهات العامة التي تتحرك بوضوح في قطاع الوقف، وأن يأخذ التقرير الاستراتيجي للأوقاف موقعه كمرجع أساسي لمسؤولي الأوقاف والخبراء والباحثين، لا سيما وأنه يجمع في طياته المنهجية السليمة والقراءة الصحيحة القائمة على المعلومات والإحصائيات الموثقة المحدثة.

والحمد لله رب العالمين،،،،

د. سامي محمد الصلاحات
المحرر الرئيسي للتقرير

التوجهات والتحولات الرئيسية في عالم الأوقاف خلال الفترة 2022-2023م

التقديم

يعتبر التصنيف الائتماني لدول العالم من القضايا الاقتصادية الهامة، وهناك أكثر من 150 وكالة تصنيف ائتماني عالمي، لكن أكثرها أهمية هي وكالات موديز وفيتش وستاندرد آند بورز، ويسيطرون على 90% من السوق العالمي، ومهمة هذه الوكالات قياس قدرة الدول والمؤسسات على تسديد ديونها، وتعتمد المعايير؛ كالاستقرار السياسي، وتوازن الميزانية، والديون الخارجية، ومعدل البطالة، ونمو الناتج المحلي، وسيادة القانون، ومدى السيطرة على الفساد، ورصيد الحساب الجاري للدولة أو حتى للشركة.

فهذه المعايير وغيرها في غاية الأهمية لأي نظام اقتصادي في العالم. وفي قطاع الأوقاف نسعى للمساهمة في دعم أي تصنيف عالمي يقيس مدى قدرة الأوقاف العامة التي تشرف عليها الدول.

إن التصنيف المعياري للأداء الوقفي المؤسسي يأتي في طليعة هذا التوجه، ولقد نجح فريق العمل منذ البداية في أعمال التقرير الأول الذي غطى الفترة ما بين [1996 / 2021م]، بتأسيس منظومة علمية في رصد كافة العوامل التي تؤثر في تطور المؤسسة الوقفية، وتم رصد [40] متغيرا يؤثر في تطوير التجربة الوقفية من خلال تجارب الأوقاف العامة في [54] دولة إسلامية ومجتمع مسلم في العالم، وفي التقرير الثاني نجد أن عدد هذه المتغيرات ما زال كما هو، علمًا أنه قد ازداد عدد التجارب التي تم رصدها و مراجعتها، حيث وصلت إلى [62] دولة كما في الشكل التالي:

ثبات عدد المتغيرات التي تؤثر في التجربة الوقفية في العالم على الرغم من زيادة عدد الدول التي دراستها من [54] دولة إلى [62] دولة

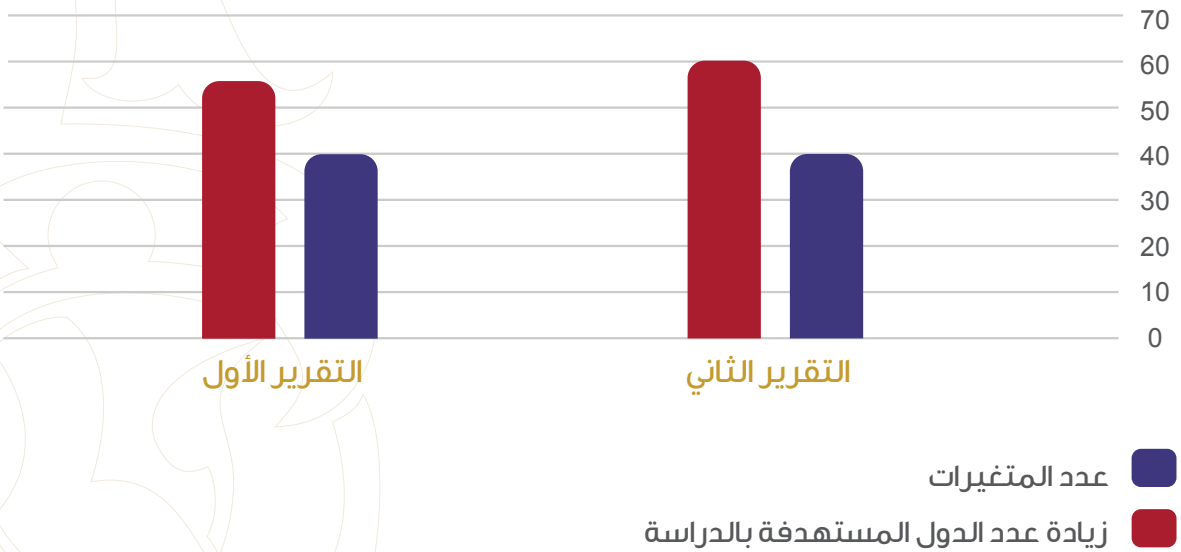

وتم التوسع في دراسات الأوقاف في دول جديدة في هذا التقرير نظرا لمصداقية التصنيف الذي اعتمدناه سابقا، بأن المؤسسة الوقفية قائمة على معايير أداء مميزة، لتقديم الأداء الحسن أينما كانت، وفقا لمعيار الأداء الوقفي المؤسسي [Benchmark for WAQF Performance, BWP] الذي تم اعتماده سابقا ويعطي دقة في أن هذه المتغيرات ذات أهمية، وأن معيار التصنيف يقوم على جانب علمي عملي، ولم ينحصر في بقعة جغرافية محددة.

المتغيرات الأكثر تأثيرا في الأداء الوقفي المؤسسي

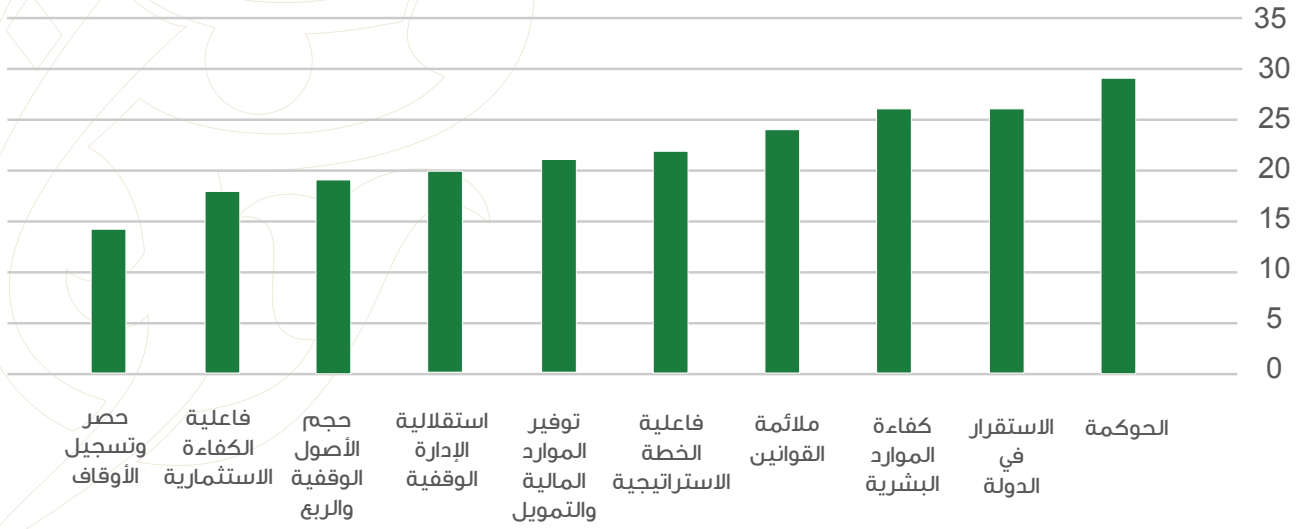

[01] الحوكمة

ونقصد بهذا المعيار تحقق مبادئ الحوكمة الرئيسية، وهي [الشفافية، المساءلة، المحاسبة، المسؤولية، حفظ حقوق الواقفين]، فضلا عن كفاءة المراقبة وأدواتها في بنية المؤسسة الوقفية، ويمكن ملاحظة هذا في أفضل المقارنات المعيارية لبعض الدول، وهي: المغرب، تركيا، دبي الإمارات، الكويت، ماليزيا، الأردن، السعودية، إندونيسيا.

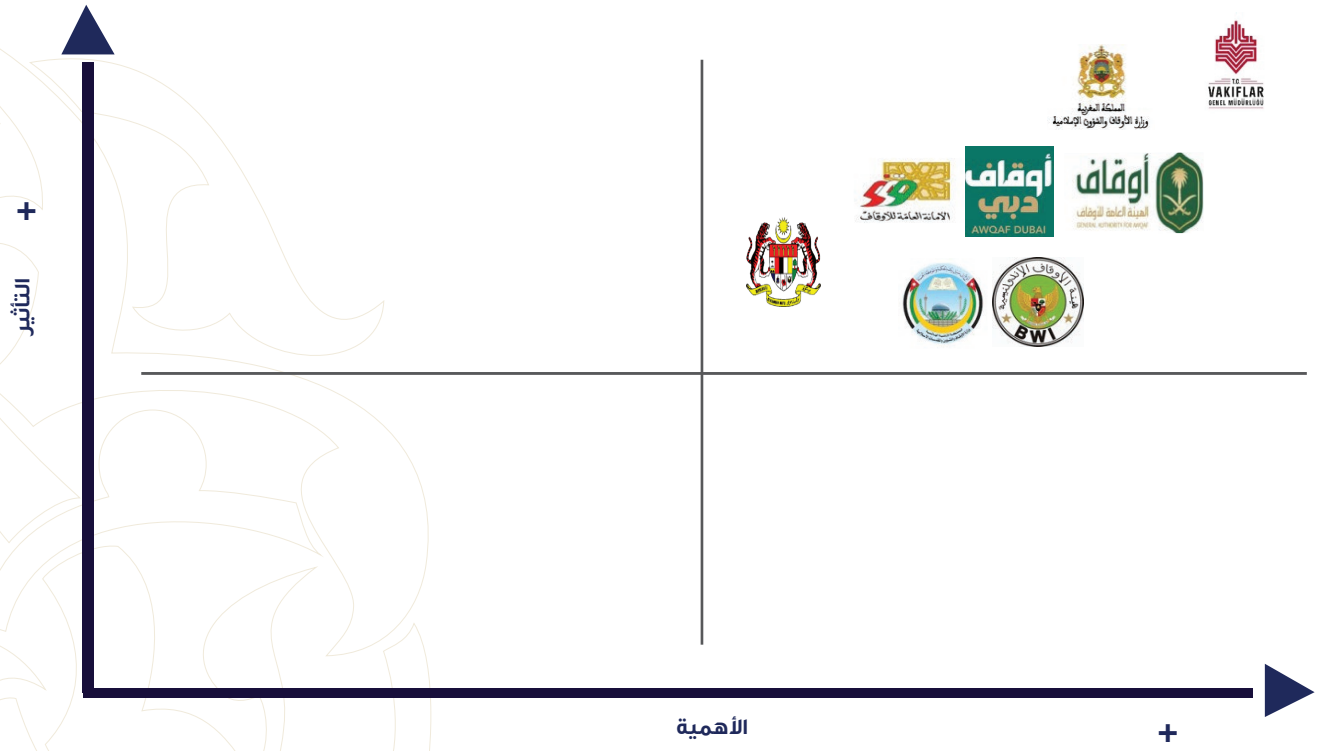

الجهة	
تركيا	المديرية العامة للأوقاف
المغرب	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
الإمارات	مؤسسة الأوقاف وشؤون القصّر
الكويت	الأمانة العامة للأوقاف
ماليزيا	الإدارة الحكومية للأوقاف
الأردن	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
السعودية	الهيئة العامة للأوقاف
إندونيسيا	هيئة الأوقاف الإندونيسية

معيار الحوكمة

التركيز على مبدأ الشفافية أهم مبادئ الحوكمة الظاهرة، نشر التقرير المالي للجمهور

النظر في المستويات الإدارية ووضوح اللوائح داخل بنية المؤسسة.

توفر أدوات الرقابة الداخلية والخارجية ونشرها للجمهور.

[02] الاستقرار في الدولة والمجتمع

لقد أثبت لنا هذا المعيار أهميته ومكانته الرئيسية في معيار التصنيف الرئيسي عندما وجدنا أن الأوقاف تتأثر سلبا وبقوة حال فقدان الاستقرار في المجتمع أو الدولة، والأمثلة على ذلك كثيرة، أبرزها واقع الأوقاف في إقليم بلاد الشام والعراق والتي تأثرت بشدة بسبب الاحتلال والحروب الأهلية.

وكان لواقع هذا المعيار وهو الثبات والاستقرار أن يحفز الأداء الوقفي بطريقة فعالة، ويمكن ملاحظة هذا في أفضل المقارنات المعيارية لبعض الدول وهي: المغرب، السعودية، تركيا، الأردن، دبي الإمارات، الكويت، ماليزيا.

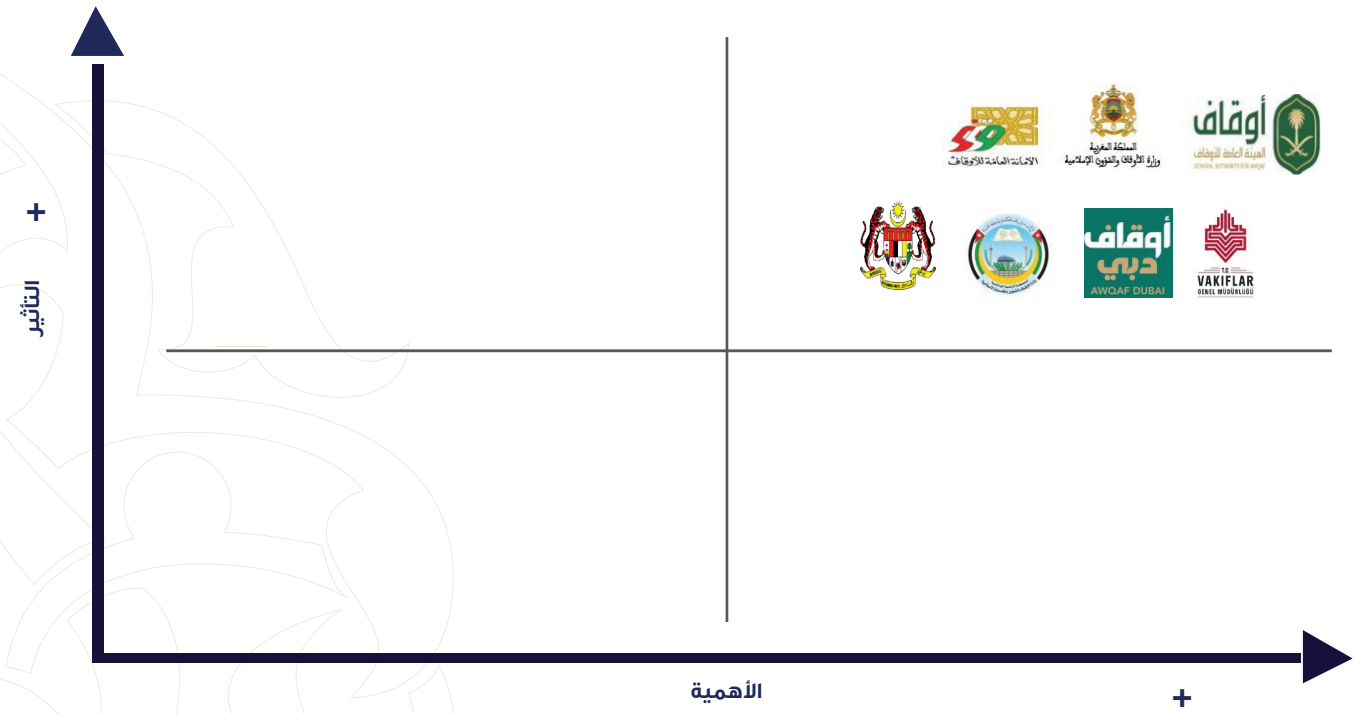

الجهة	
تركيا	المديرية العامة للأوقاف
المغرب	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
السعودية	الهيئة العامة للأوقاف
الإمارات	مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر
الكويت	الأمانة العامة للأوقاف
ماليزيا	الإدارة الحكومية للأوقاف
الأردن	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

معيار الاستقرار

التركيز على الاستقرار في الدولة، لا سيما في المجالات الرئيسية وهي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

استقرار التشريعات والقوانين والتطور الهادئ للإدارات الوقفية ونموها بشكل تدريجي.

[03] كفاءة الموارد البشرية

حسب الزيارات الميدانية التي قام بها فريق العمل، والكشف عن أهم الإنجازات في مجال الموارد البشرية، ويمكن استعراض أهم المقارنات المعيارية لبعض المؤسسات الوقفية العامة، وهي: الكويت، قطر، السعودية، سنغافورة، ماليزيا، جنوب أفريقيا.

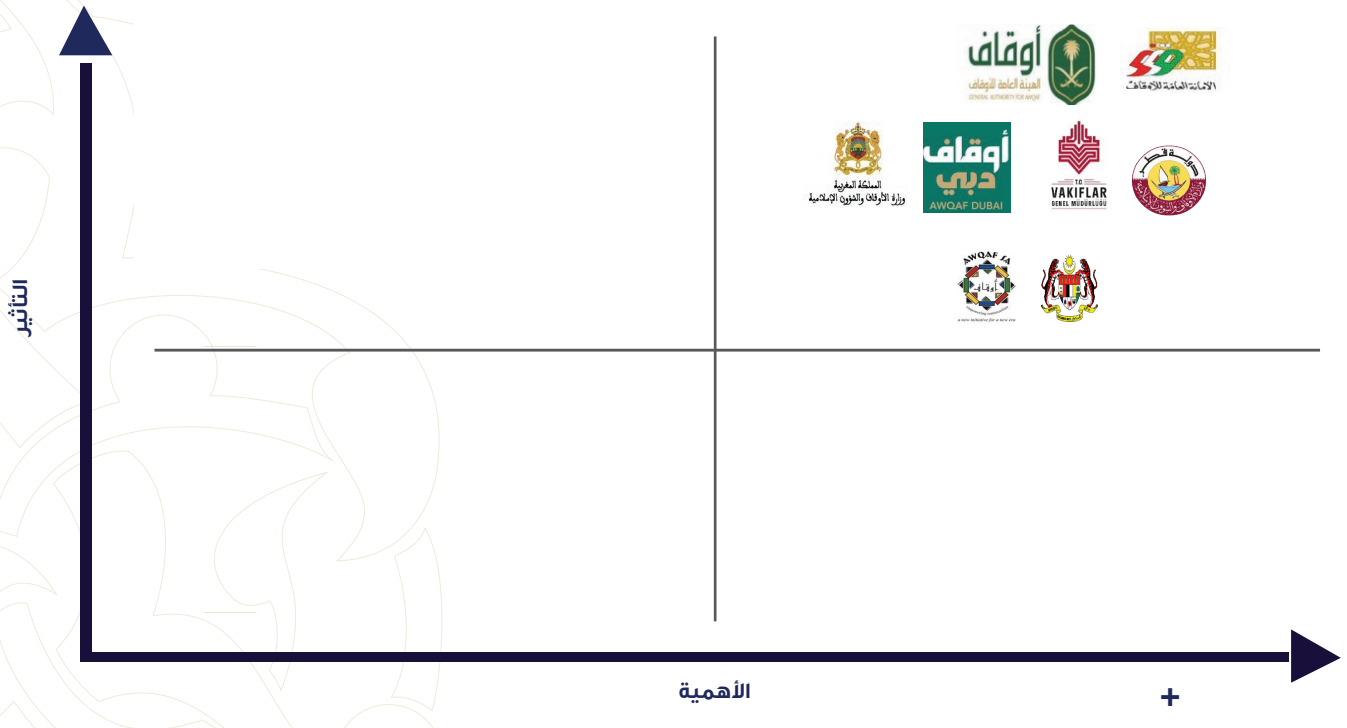

الجهة	
تركيا	المديرية العامة للأوقاف
المغرب	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
الإمارات	مؤسسة الأوقاف وشؤون القصّر
الكويت	الأمانة العامة للأوقاف
السعودية	الهيئة العامة للأوقاف
ماليزيا	الإدارة الحكومية للأوقاف
قطر	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

معيار كفاءة الموارد البشرية

التركيز على الكفاءات البشرية وخبرتها الإدارية والمهنية.

مستوى التدريب والتأهيل والمشاركة في صناعة القادة.

الرضا الوظيفي وبيئة العمل.

نسبة الدوران الوظيفي

[04] ملاءمة القوانين

وحسبَ الرصد، فإنه يظهر أهم المقارنات المعيارية لبعض المؤسسات الوقفية العامة، وهي: المغرب، السعودية، الكويت، الأردن، الجزائر، قطر.

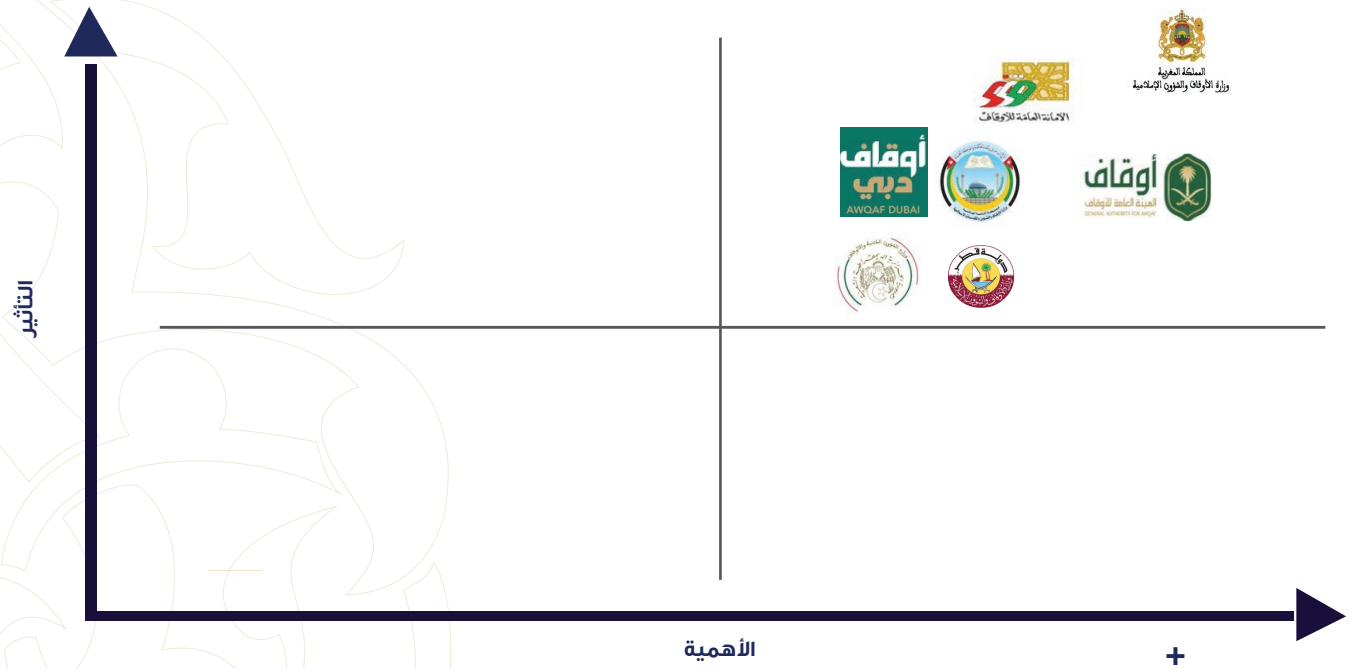

الجهة	
المغرب	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
السعودية	الهيئة العامة للأوقاف
الكويت	الأمانة العامة للأوقاف
الإمارات	مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر
الأردن	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطر	الإدارة الحكومية للأوقاف
الجزائر	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

معيار ملائمة القوانين

واقع القوانين الوقفية المحدثة بصورة تعكس مصلحة مؤسسة الوقف.

تطور اللوائح الداخلية بما يتناسب مع هيكلية المؤسسة الوقفية.

تسهيل قوانين وتشريعات تأسيس الأوقاف الخاصة، أو سن قوانين الإعفاء الضريبي.

[05] فاعلية الخطة الاستراتيجية

فاعلية الخطة الاستراتيجية تظهر في الأداء المؤسسي القائم على قياس مؤشرات الأداء والإنجاز، وتبين لنا أن هناك توجها رئيسيًا وقويًا لدى مؤسسات الوقف العام على تطبيق الخطة الاستراتيجية، وربطها بمنظومة الأداء الحكومي في الدولة، ويمكن استعراض أهم المقارنات المعيارية لبعض مؤسسات الوقف العامة، وهي: السعودية، دبي الإمارات، قطر، الكويت، ماليزيا، عمان.

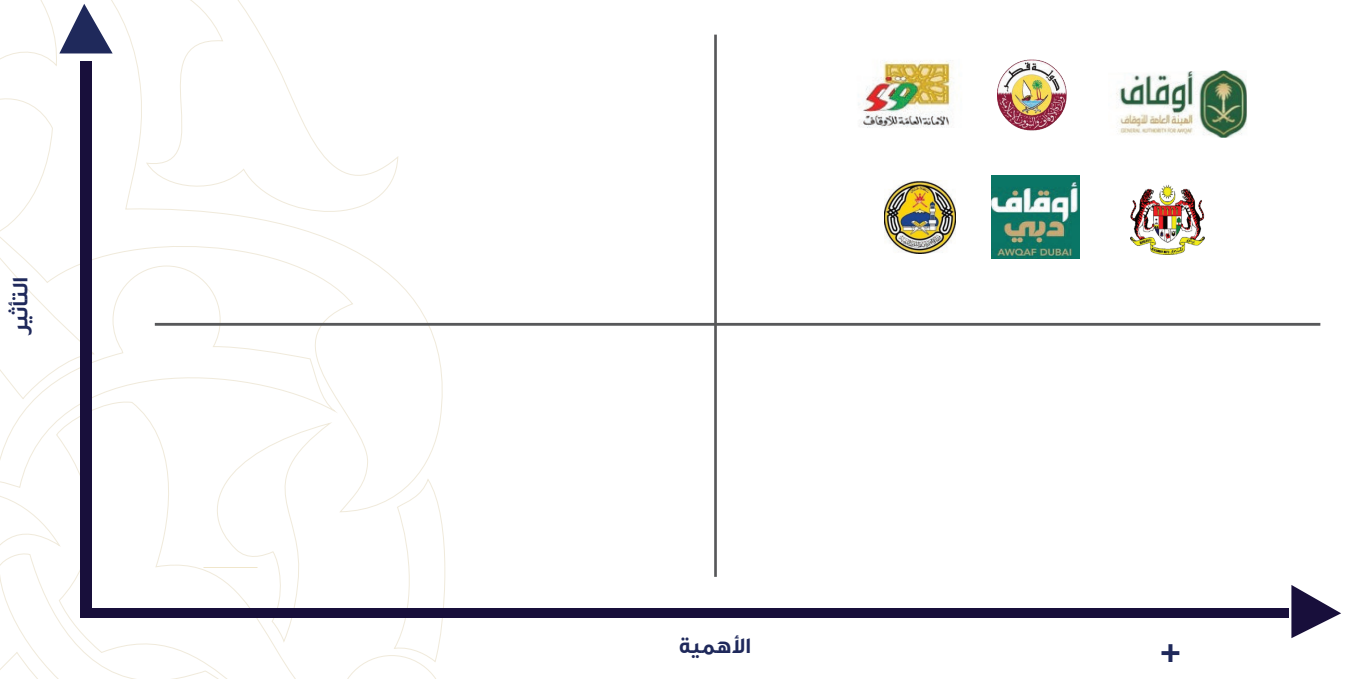

الجهة	
السعودية	الهيئة العامة للأوقاف
الإمارات	مؤسسة الأوقاف وشؤون القصّر
قطر	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
الكويت	الأمانة العامة للأوقاف
سلطنة عمان	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
ماليزيا	الإدارة الحكومية للأوقاف

معيار فاعلية الخطة الاستراتيجية

إعداد الخطة الاستراتيجية وربطها بمنظومة الأداء الحكومي وتحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية.

تنفيذ الخطط التشغيلية.

قياس التغذية الراجعة والتطور الإداري المستمر.

[06] توفر الموارد المالية والتمويل

اطلع فريق العمل على بعض النماذج في بعض الدول ضمن المقارنات المعيارية لبعض مؤسسات الوقف العامة، وتبين لنا دولًا مثل: السعودية، تركيا، دبي الإمارات، قطر، الكويت، البحرين.

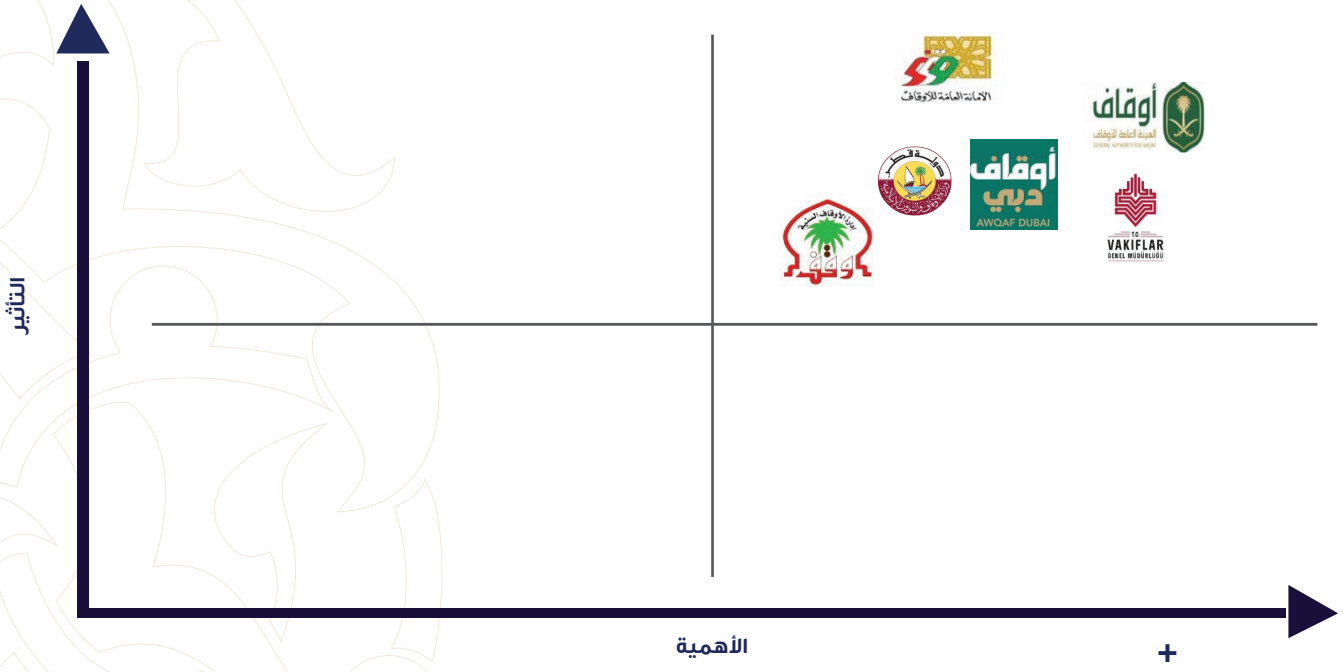

الجهة	
الهيئة العامة للأوقاف	السعودية
المديرية العامة للأوقاف	تركيا
مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر	الإمارات
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	قطر
الأمانة العامة للأوقاف	الكويت
إدارة الأوقاف السنية	البحرين

معيار توفر الموارد المالية والتمويل

القدرة على استقطاب أصول وقفية جديدة.

سهولة التمويل للمشاريع الوقفية.

الشراكة مع المؤسسات المالية الإسلامية.

تطوير العقارات الوقفية لا سيما الأوقاف المعطلة.

[07] استقلالية الإدارة الوقفية

ونقصد بهذا المعيار وجود هيئة متخصصة في إدارة واستثمار الأوقاف، ولها الصلاحيات الواسعة المفوضة من قبل الدولة لتطوير الأصول الوقفية، ويمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال الميزانيات والأداء المالي والإداري، فضلا عن القدرة على الشراكات والتحالفات مع أصحاب المصالح في المجتمع، وهذا يتضح من خلال رؤية ورسالة وقيم المؤسسة، ويمكن بيان بعض نماذج الأوقاف العامة للدول، وهي:

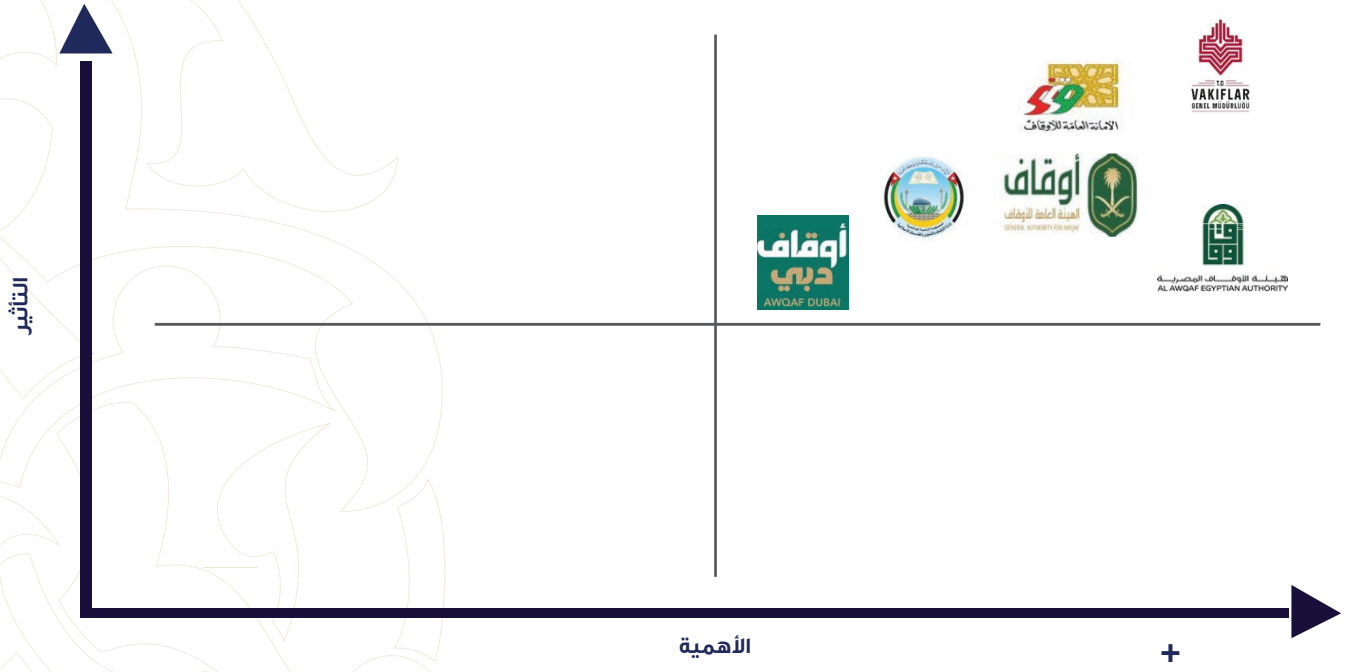

الجهة	
تركيا	المديرية العامة للأوقاف
السعودية	الهيئة العامة للأوقاف
الكويت	الأمانة العامة للأوقاف
الأردن	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
مصر	هيئة الأوقاف المصرية
الإمارات	مؤسسة الأوقاف وشؤون القصّر

معيار استقلالية الإدارة الوقفية

استقلالية الإدارة الوقفية عن الإطار الحكومي

فصل ميزانيات الوقف عن ميزانية الدولة

الشراكة مع أصحاب المصالح الوقفية استقلالية الإدارة برؤيتها وقيمها.

قدرة الإدارة الوقفية في الإدارة والاستثمار

[08] حجم الأصول الوقفية والريع

المعيار الثامن يؤكد حقيقة تاريخية أن مورد الوقف في العالم الإسلامي هو مورد ضخم وكبير ومترامي الأطراف، وهذه حقيقة رغم أهميتها ولكنها تحمل في طياتها نتيجة سلبية مفادها أن المورد الوقفي كبير وضخم، إلا أن ريعه متدن جدا مقارنة بأصوله الكبيرة. ولكن بالعموم هناك أوقاف عامة في الدول الإسلامية تملك أصولاً وقفية كبيرة، منها:

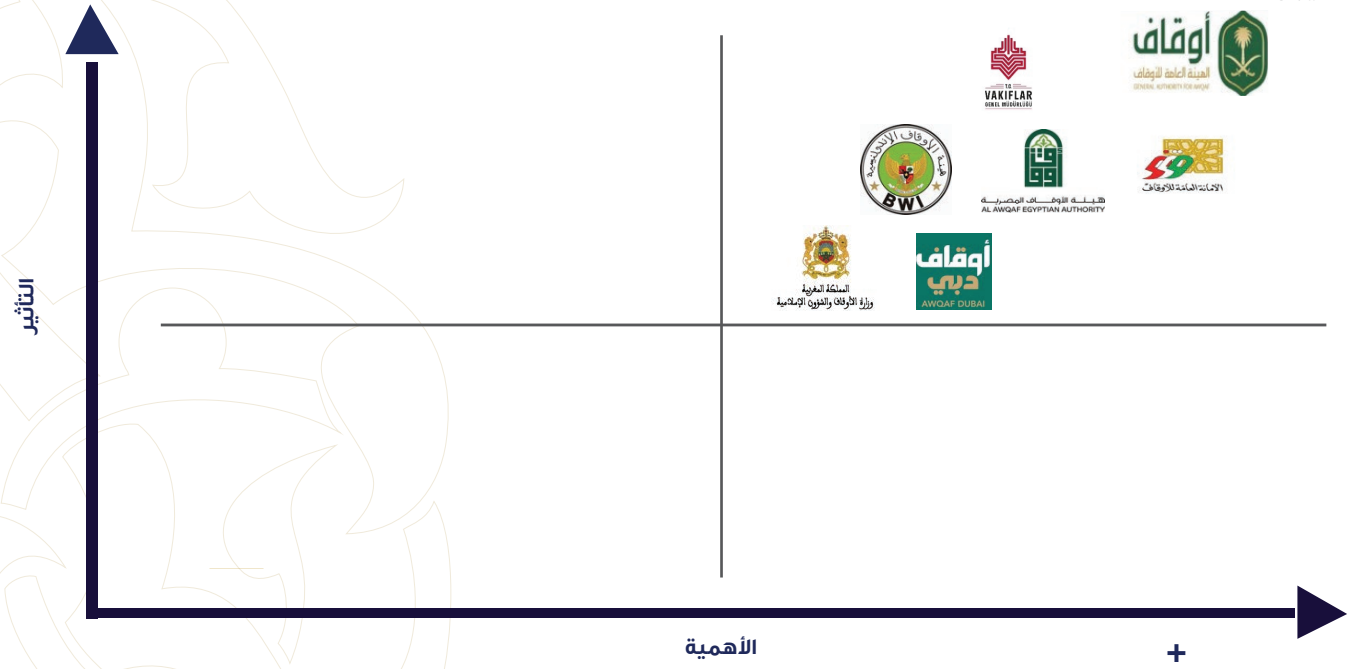

الجهة	
السعودية	الهيئة العامة للأوقاف
تركيا	المديرية العامة للأوقاف
الكويت	الأمانة العامة للأوقاف
مصر	هيئة الأوقاف المصرية
إندونيسيا	هيئة الأوقاف الإندونيسية
المغرب	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
الإمارات	مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر

معيار حجم الأصول الوقفية والريع

حجم الأصول الوقفية المعلن عنها رسميا.

الريع السنوي للوقف من خلال التقارير الماليةالمعتمدة.

تنوع الأصول الوقفية [عقارية، منقولة، نقدي،معنوية،إلكترونية...].

[9] فاعلية الكفاءة الاستثمارية

ضمن المقارنة المعيارية لدراسة [62] دولة فيها أوقاف إسلامية، تبين لنا أن النماذج الآتية يمكن اعتبارها نموذجا يمكن الاستفادة منه، وهي: السعودية، تركيا، دبي الإمارات، الكويت، قطر، المغرب.

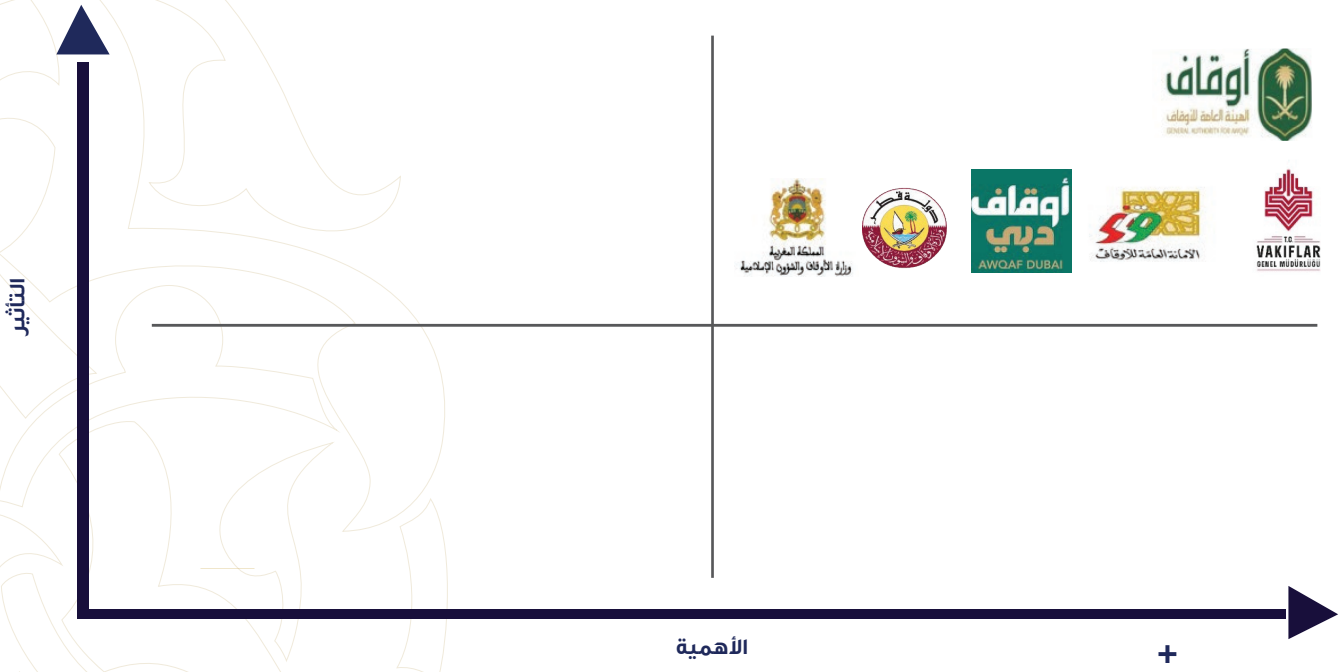

الجهة	
السعودية	الهيئة العامة للأوقاف
تركيا	المديرية العامة للأوقاف
الكويت	الأمانة العامة للأوقاف
الإمارات	مؤسسة الأوقاف وشؤون القصّر
قطر	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
المغرب	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

معيار فاعلية الكفاءة الاستثمارية

وجود خطة استثمارية

إدارة استثمار متخصصة وخبيرة.

الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الاستثماري.

استخدام المناهج الحديثة للاستثمار كإدارة المخاطر .

[10] حصر وتسجيل الأوقاف

يكشف لنا هذا المعيار تحديدًا مشكلة تعاني منها أغلب الدول التي قمنا بدراستها ورصد أدائها المؤسسي، فمشكلة ضياع الأوقاف، أو الاعتداء عليها وسرقتها، أو الاستفادة من أجزاء منها دليل واضح على ضعف الفاعلية الوقفية في المجتمعات المسلمة، وعند دراسة تجربة أوقاف [62] دولة، يظهر لنا من خلال منهجية المقارنة المعيارية أن النماذج الآتية يمكن اعتبارها الأفضل، وهي: تركيا، عُمان، دبي الإمارات، الكويت، قطر، المغرب، ماليزيا.

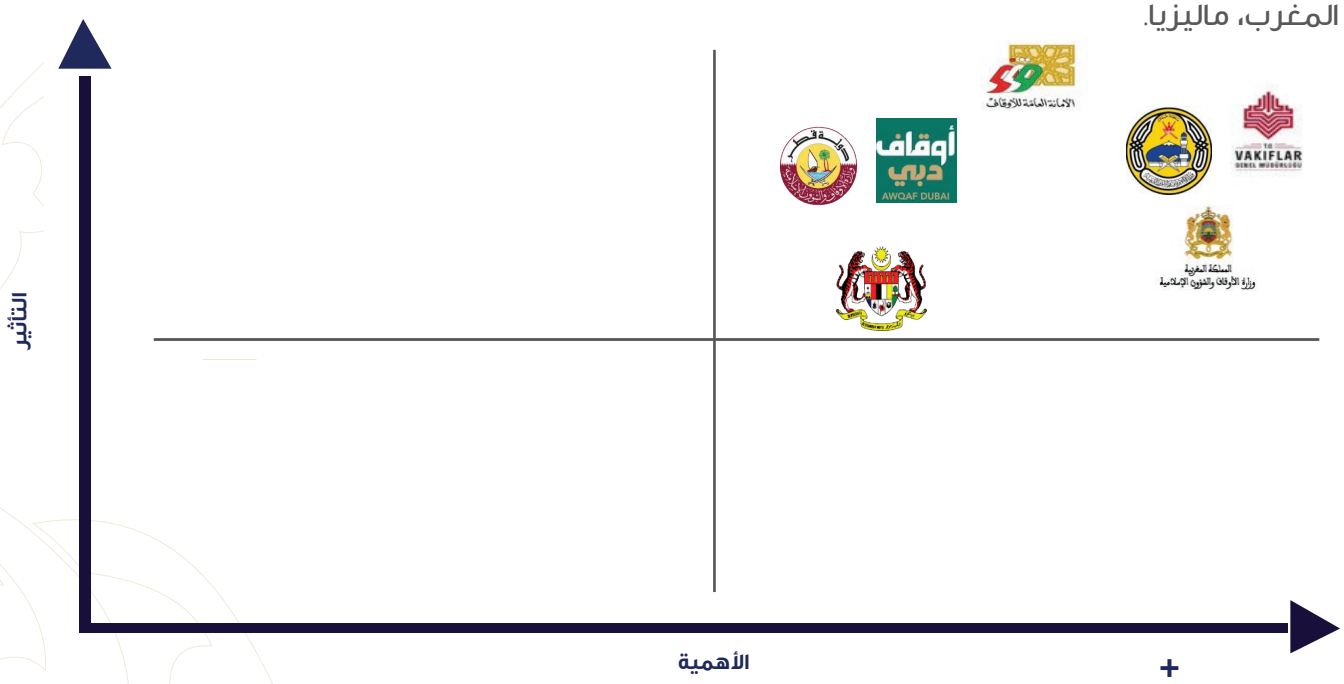

الجهة	
تركيا	المديرية العامة للأوقاف
سلطنة عُمان	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
الكويت	الأمانة العامة للأوقاف
الإمارات	مؤسسة الأوقاف وشؤون القصّر
قطر	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
المغرب	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
ماليزيا	الإدارة الحكومية للأوقاف

معيار حصر وتسجيل الأوقاف

استعادة الأوقاف المغصوبة.

حصر جميع الأوقاف أو على الأقل أغلبها.

الانتقال من الأرشيف اليدوي إلى الأرشيف الإلكتروني.

استخدام التقنيات الحديثة للحصر والتوثيق.

2)نتائج الأداء الوقفي للدول الإسلامية والمجتمعات المسلمة بناء على معيار [BWP]

قد اعتمدنا معيار الأداء الوقفي المؤسسي وتطبيقاته في أداء الدول والمجتمعات، من خلال تطبيق مصفوفة التأثير المتبادل (Cross Impact Matrix)، وهي أحد أدوات تقنيات الدراسات المستقبلية، وبعد دراسة إجمالية الإقليم من خلال ثلاثة محاور رئيسة، كشفت عن الإدارة الوقفية، ثم التشريعات والقوانين، ثم أخيرا حجم الأصول والريع، تبين لنا النتائج التالية:

أولا) دول شبه الجزيرة العربية

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في دول شبه الجزيرة العربية لعامي 2023/2022م

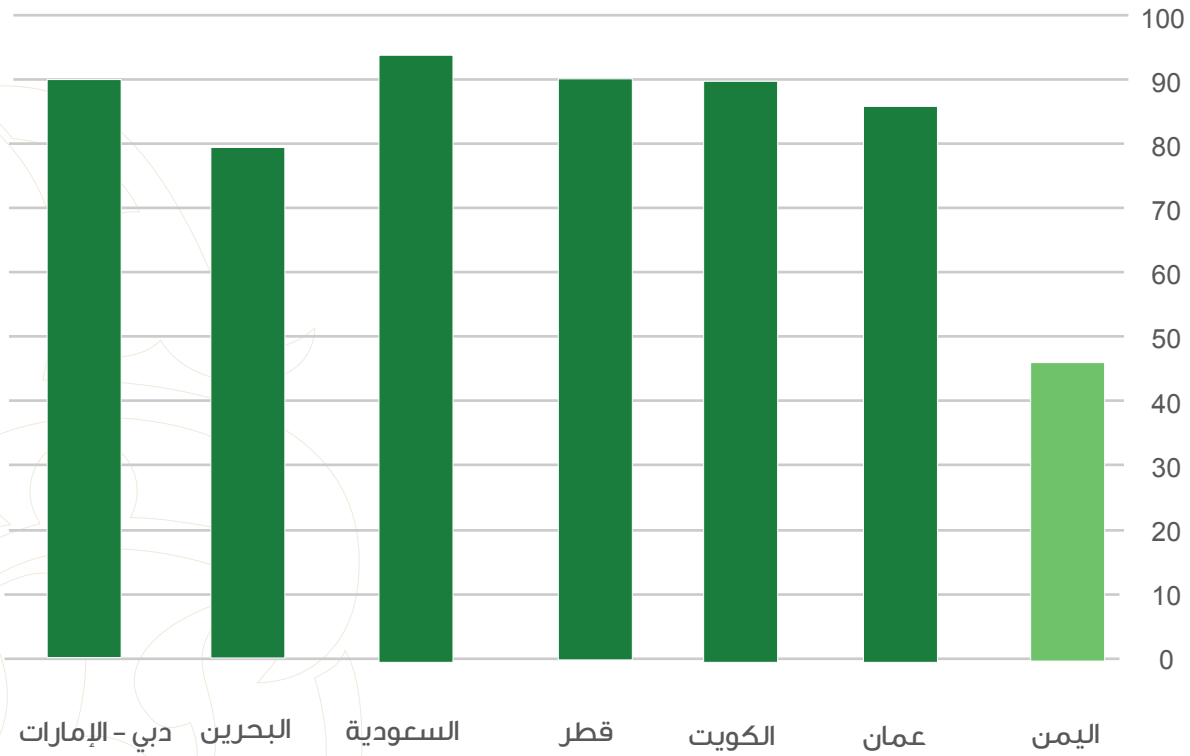

ثانيا) دول العراق والشام

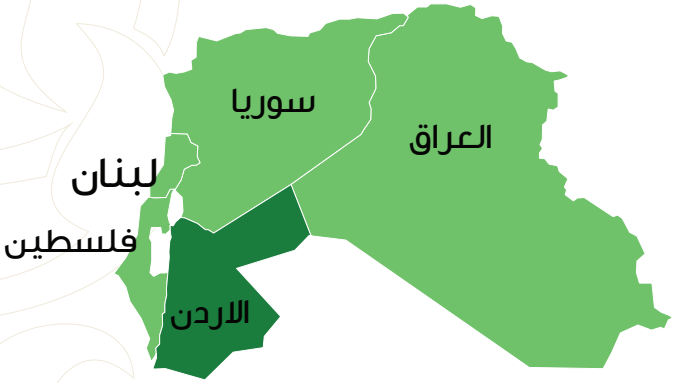

واقع الأداء الوقفي في دول العراق والشام لعامي 2023/2022م

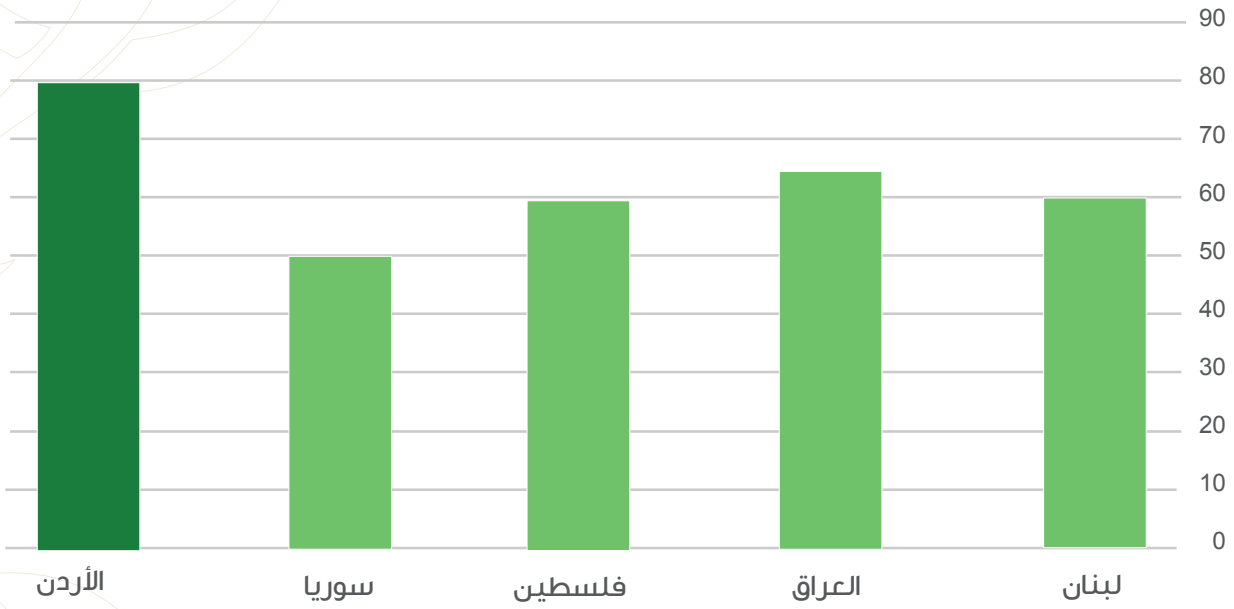

ثالثا) دول شمال أفريقيا

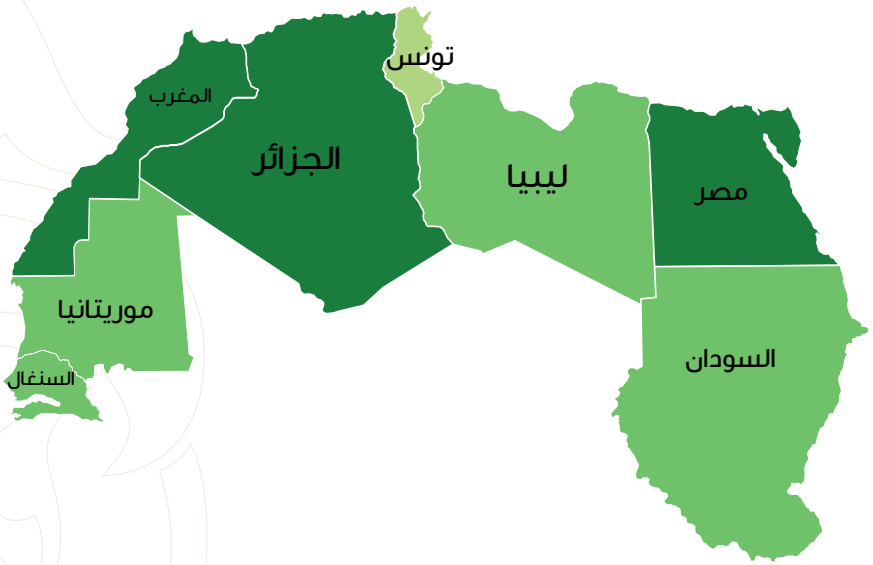

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في دول شمال أفريقيا لعامي 2023/2022م

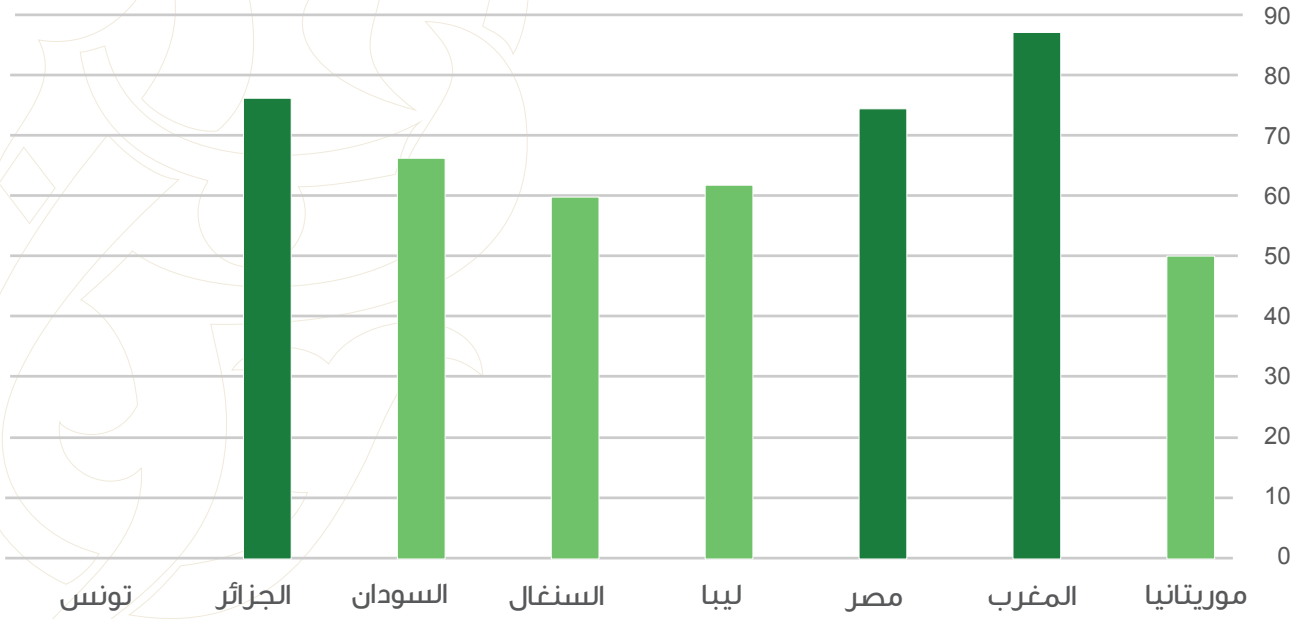

رابعا) تركيا ودول البلقان

تم تحديد الدول الإسلامية باللون الأخضر، وهي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أو الدول يُشكل المسلمون فيها الأغلبية، والدول غير الإسلامية باللون الأحمر، وإن كان فيه نسبة أهل الإسلام تقارب المنتصف أو أقل بقليل في كل الأقاليم الجغرافية.

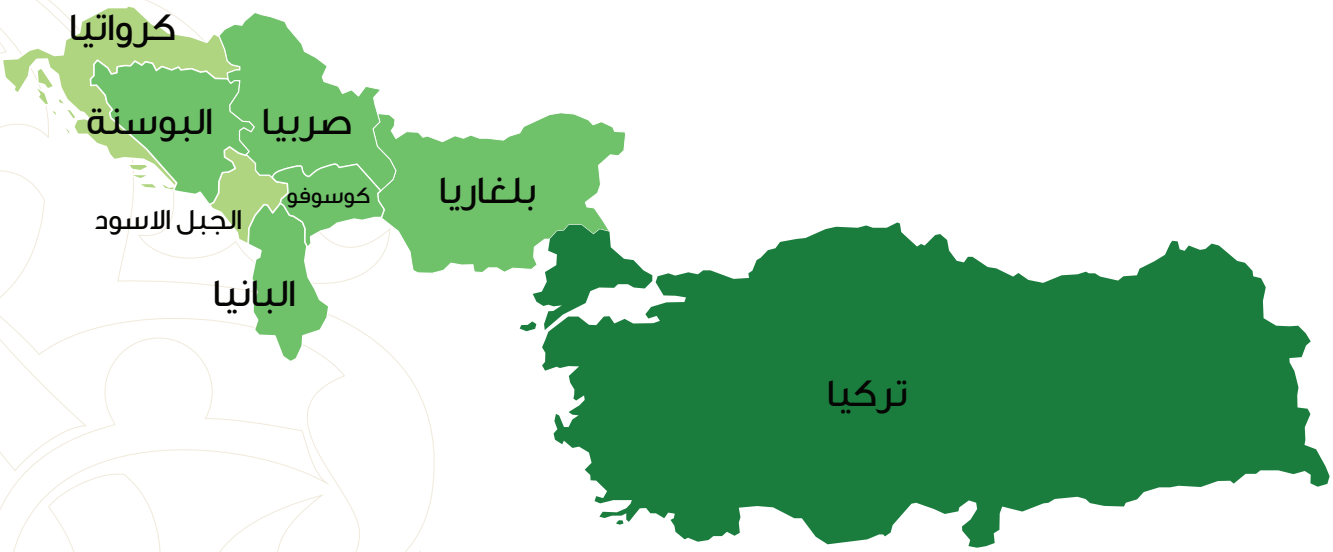

واقع الأداء المؤسسي الوقفي في تركيا ودول البلقان لعامي 2023/2022م

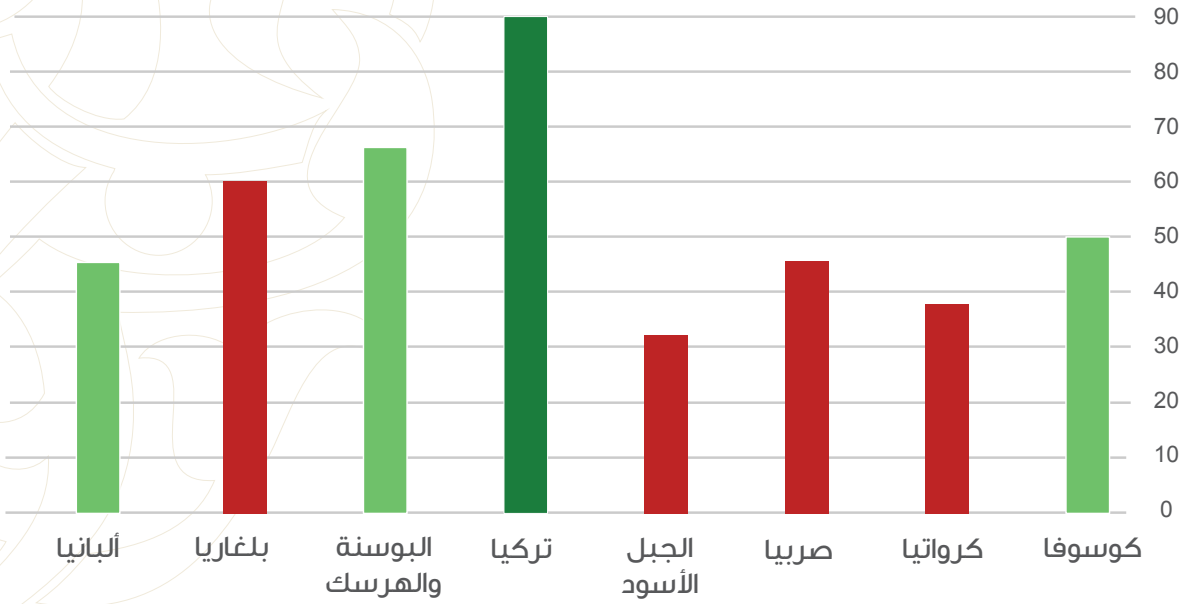

خامسًا) دول شرق آسيا

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في دول شرق آسيا لعامي 2023/2022م

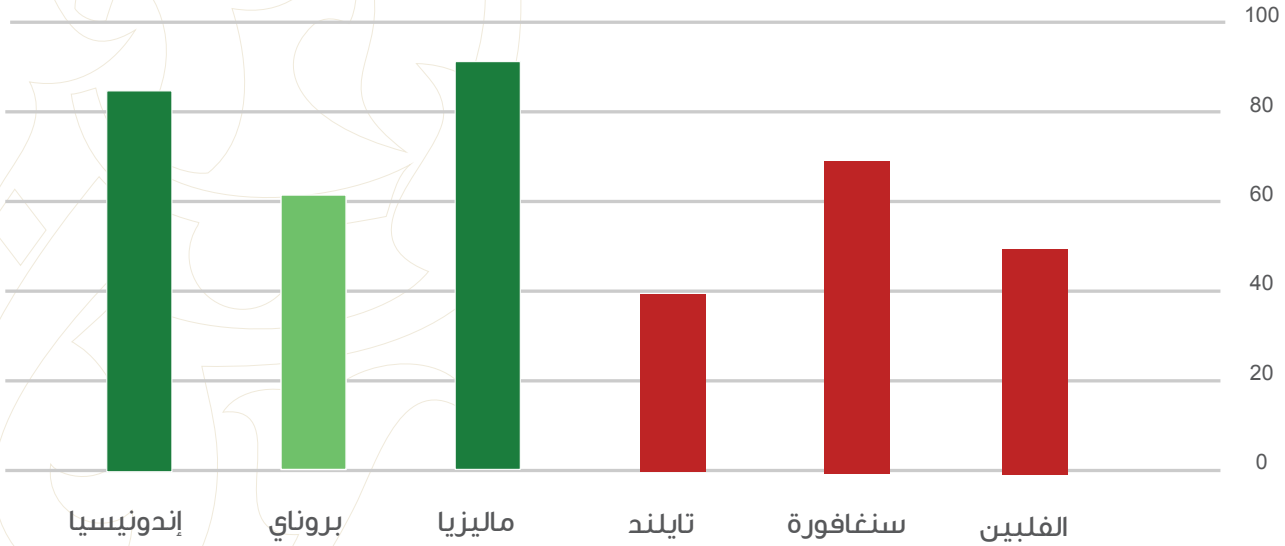

سادسًا) واقع الأوقاف في روسيا ودول آسيا الوسطى

تم تحديد الدول الإسلامية باللون الأخضر، وهي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أو الدول يشكل المسلمون فيها الأغلبية، والدول غير الإسلامية باللون الأحمر، وإن كان فيه نسبة أهل الإسلام تقارب المنتصف أو أقل بقليل في كل الأقاليم الجغرافية.

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في دول آسيا الوسطى لعامي 2023/2022م

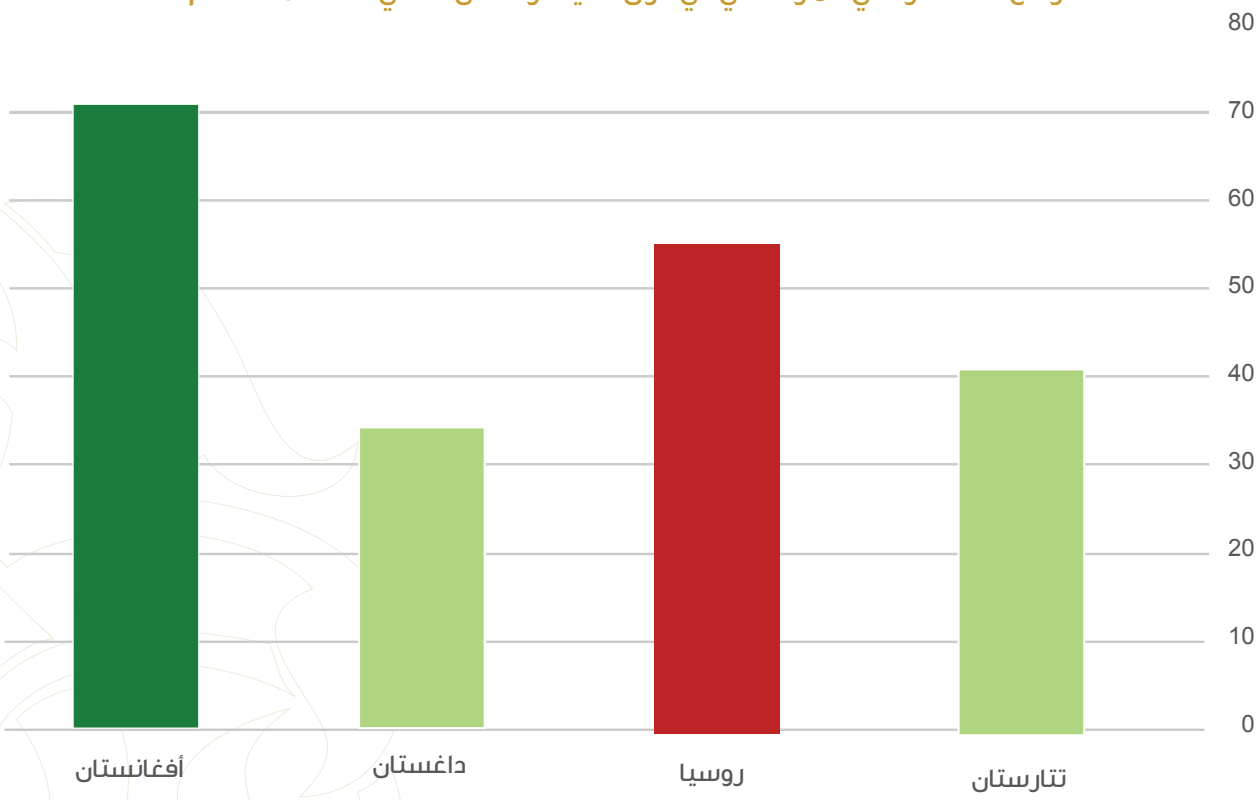

سابعا) دول شبه القارة الهندية

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في دول شبه القارة الهندية لعامي 2023/2022م

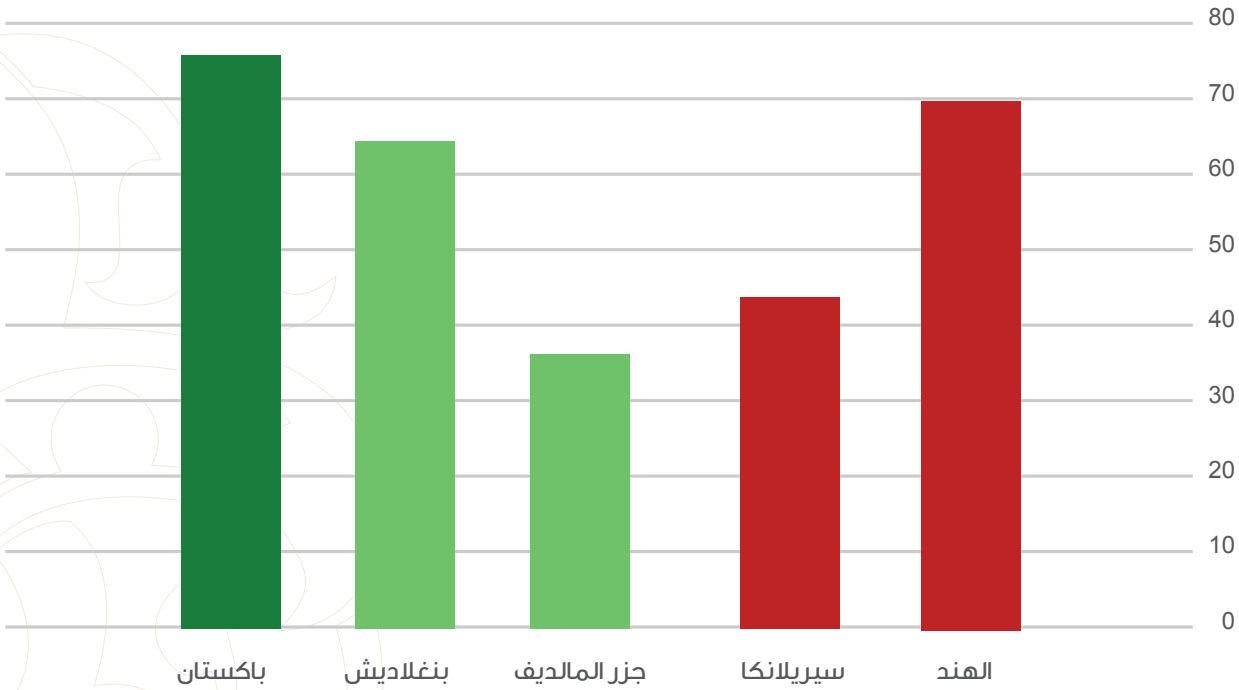

ثامنا) دول وسط وجنوب أفريقيا

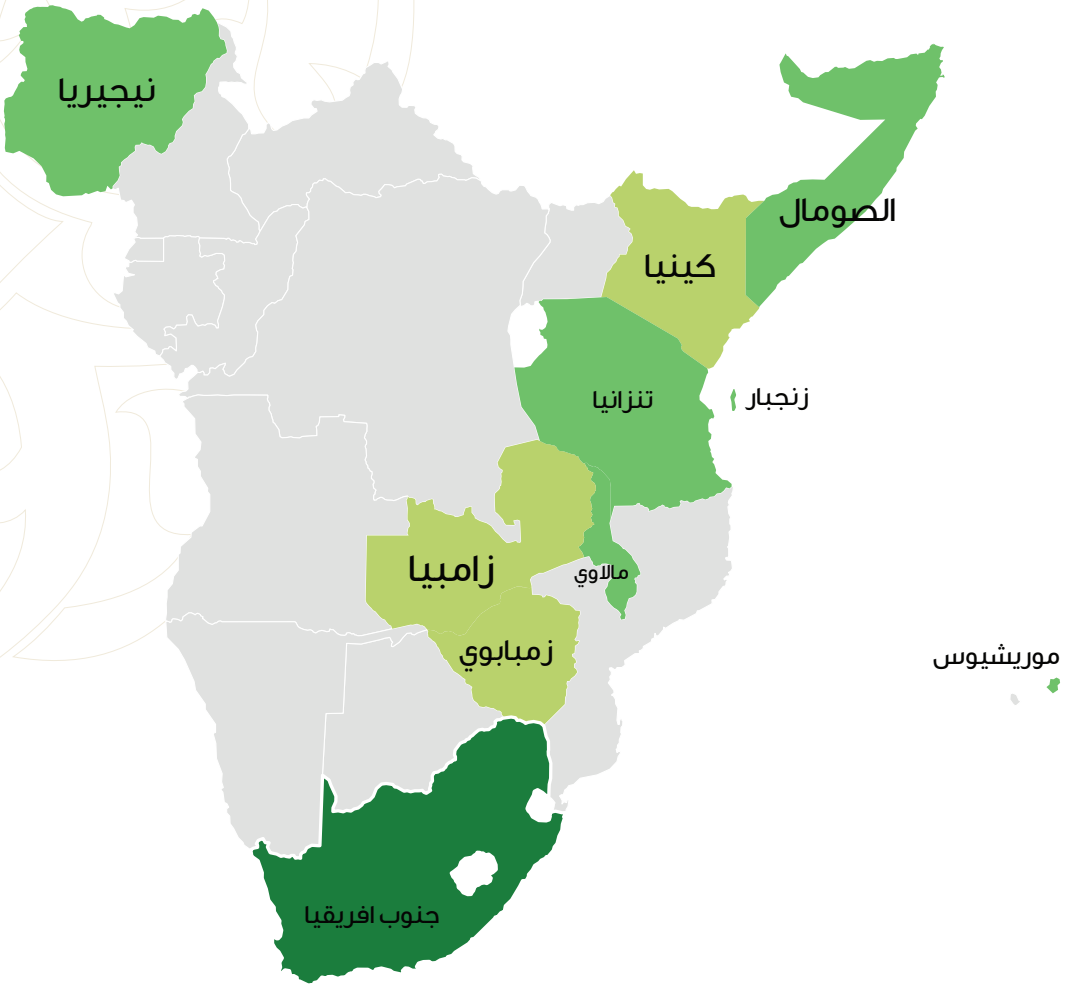

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في دول جنوب ووسط أفريقيا لعامي 2023/2022م

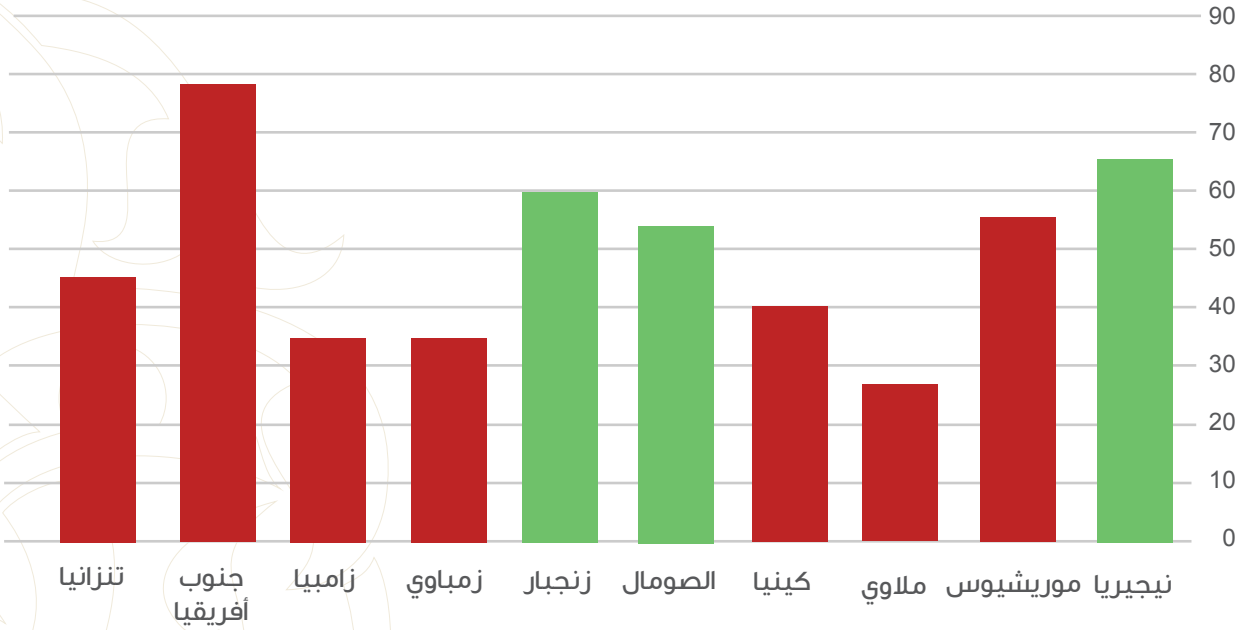

تاسعا) المجتمعات المسلمة في دول العالم

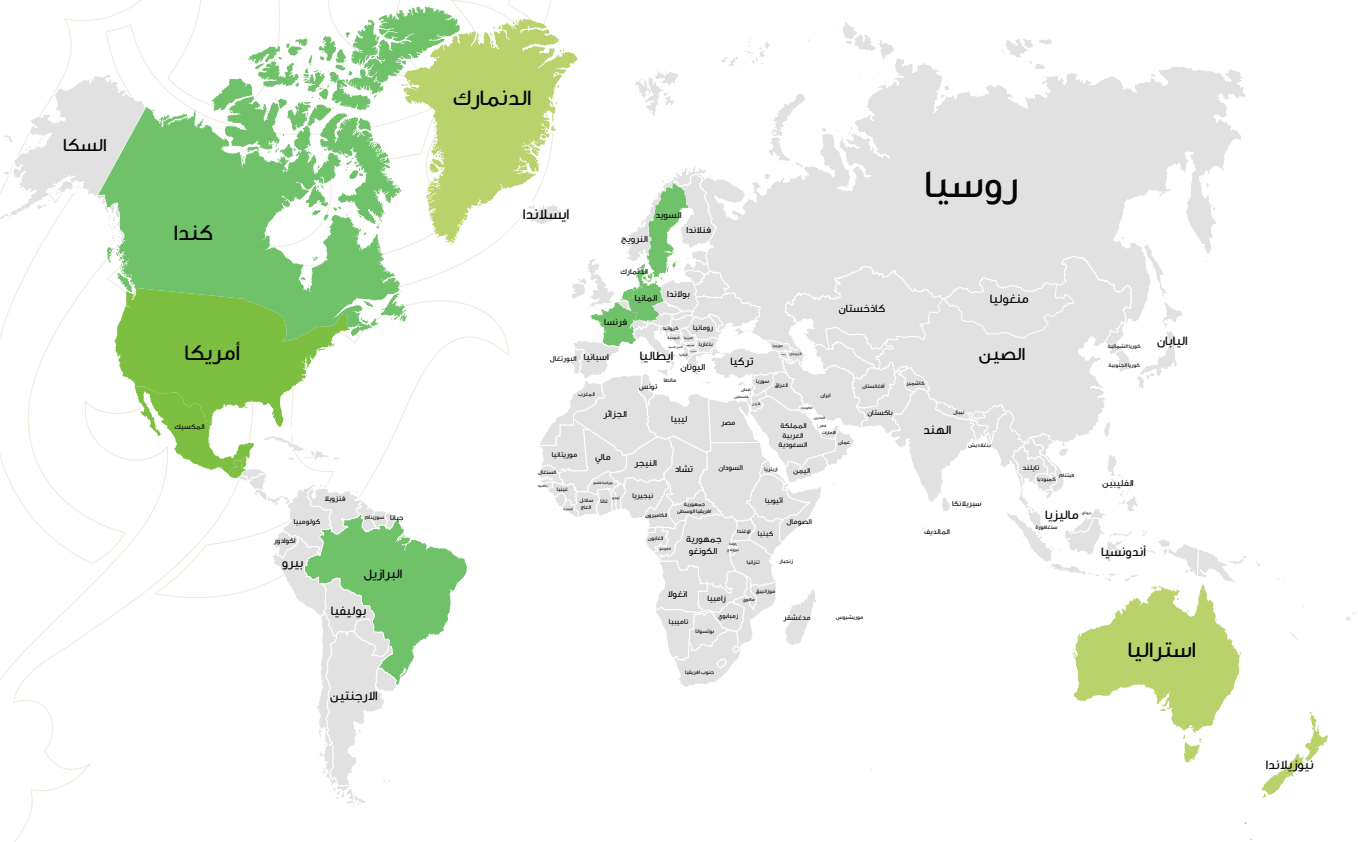

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في تجارب بعض المجتمعات المسلمة 2023/2022م

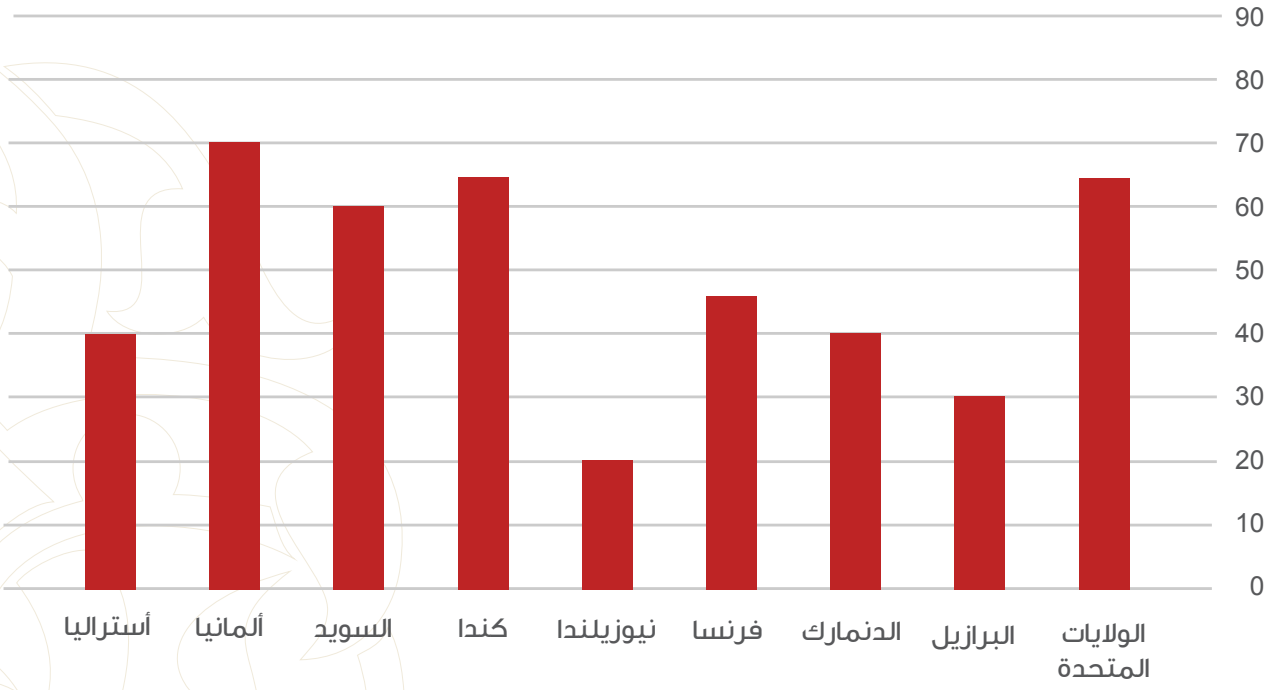

3) الخارطة الوقفية في الفترة ما بين [2022-2023م].

بعدما تعرضنا بصورة إجمالية لأداء الأقاليم الجغرافية والتي شملت 62 دولة ومجتمعا في الفترة ما بين 2022-2023م، ووفقنا على أهم النتائج لهذه الدول، يمكن أن نرسم المستويات الثلاثة الأولى للأداء الأفضل في مجال العمل الوقفي المؤسسي بناء على معيار التصنيف [BWP]، وبناء على الدرجات العشر.

أولا) الفئة الأولى

بعد رصد أداء مؤسسي لـ 62 دولة ومجتمعا، بلغ عدد الدول التي تجاوزت نقاطها [7] معايير فما فوق حسب المعيار الرئيسي للتصنيف BWP سبعة عشر دولة، وهي الدول التي تتكون منها الفئة الأولى، وهذه الدول ظاهرة حسب المنحى البياني الآتي:

أوقاف الدول التي حازت على الفئة الأولى لعامي 2023/2022م

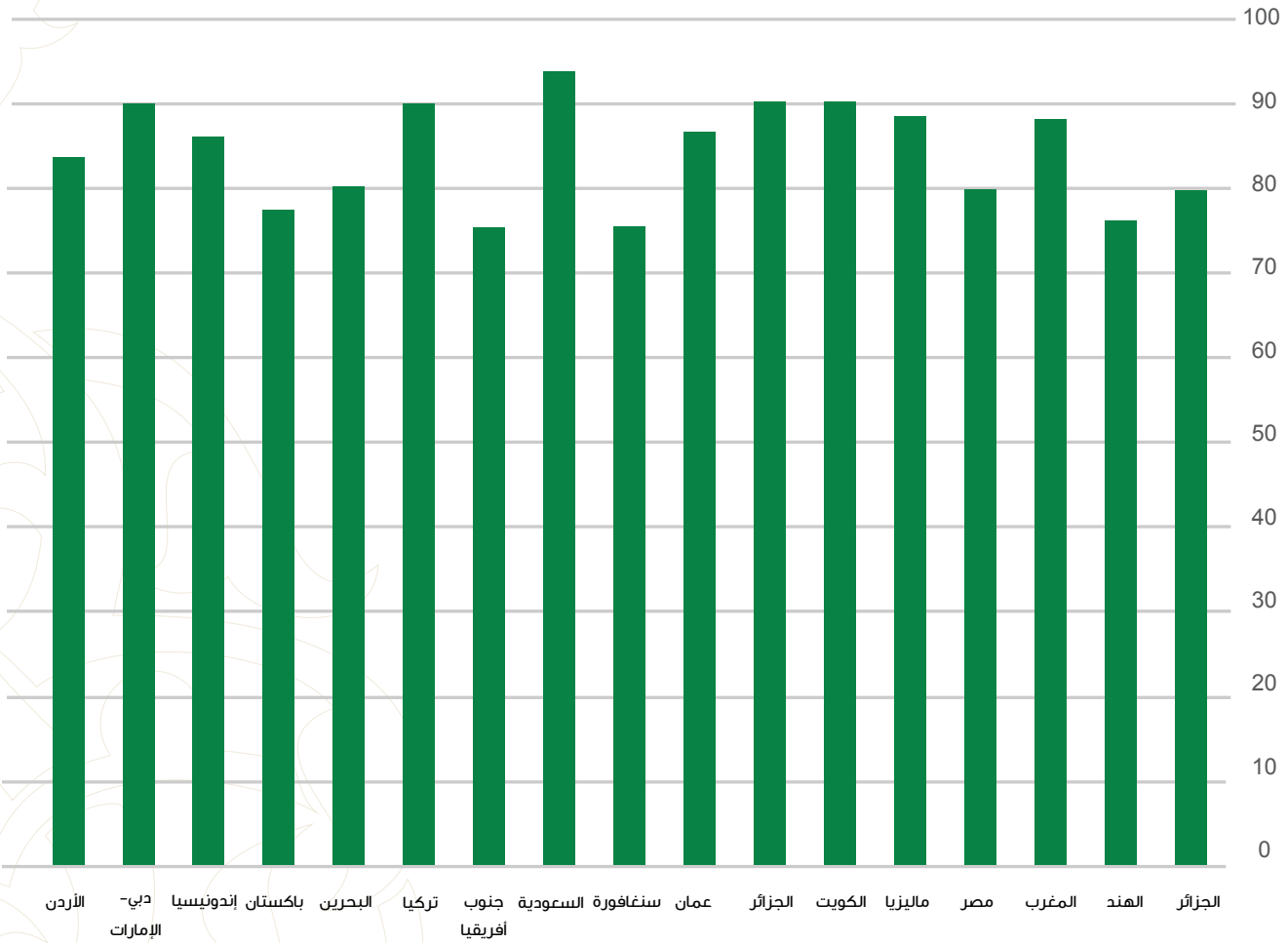

ثانيا) الفئة الثانية

أما الفئة الثانية حسب معيارBWP، والتي يكون الأداء المؤسسي فيها ما بين [4-7] معايير، فوصل عددها إلى 29 تسعة وعشرين دولة من أصل 62 دولة، وحازت على الفئة الثانية، وهذا أوسع مستوى لأغلب الدول التي تتشابه وتتقاطع في الأداء المؤسسي كما يوضح ذلك المنحى البياني الآتي:

أوقاف الدول التي حازت على الفئة الثانية لعامي 2023/2022م

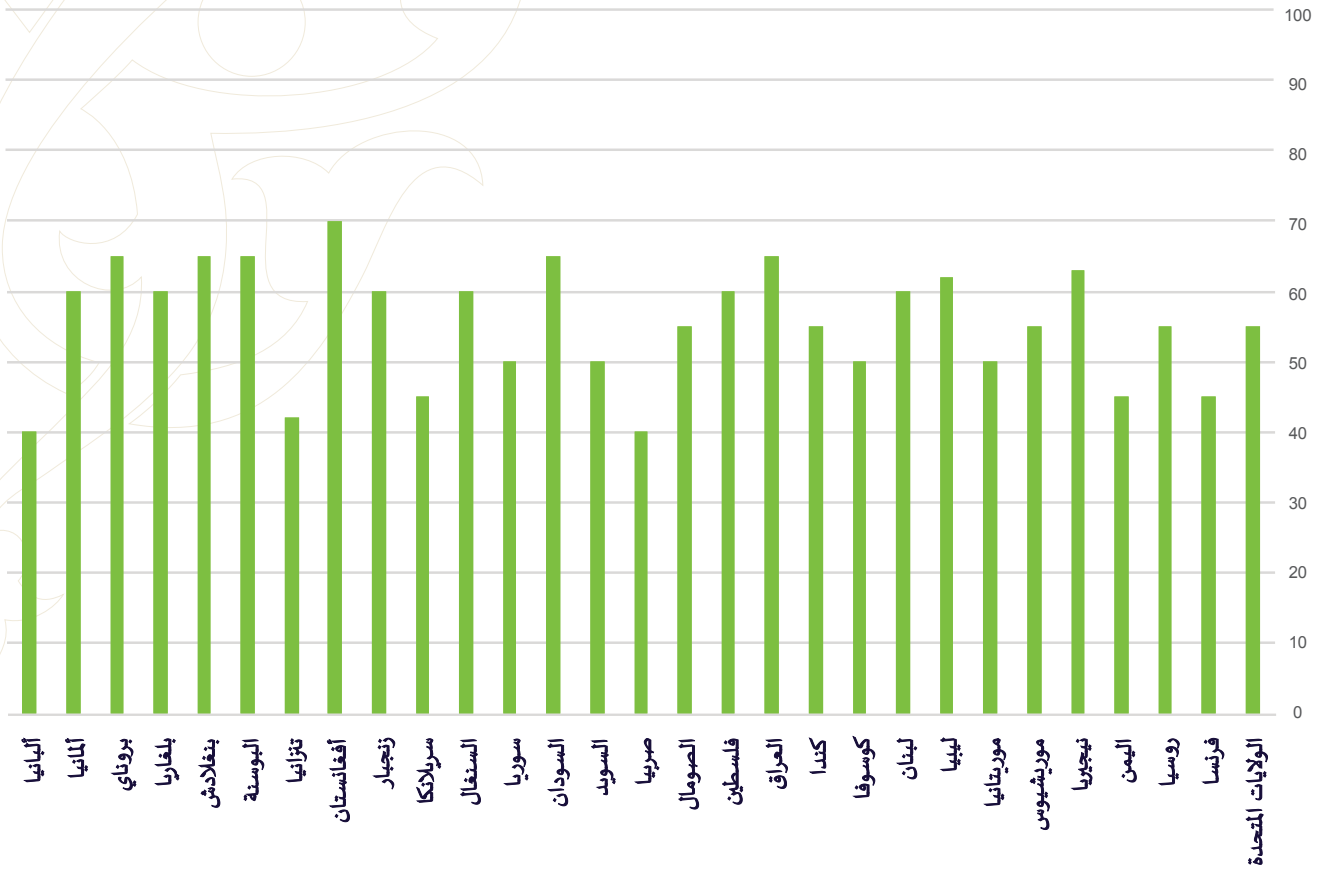

ثالثا) الفئة الثالثة

أما الفئة الثالثة والأخيرة في معيارBWP، فهي الدول الإسلامية والمجتمعات المسلمة حصلت على أربعة معايير فما دون، وعدد هذه الدول هو **16** ستة عشر دولة، وتوزعت هذه الفئة في كل الأقاليم الجغرافية التي تم دراستها، كما يظهر في المنحى البياني الآتي:

أوقاف الدول التي حازت على الفئة الثالثة لعامي 2023/2022م

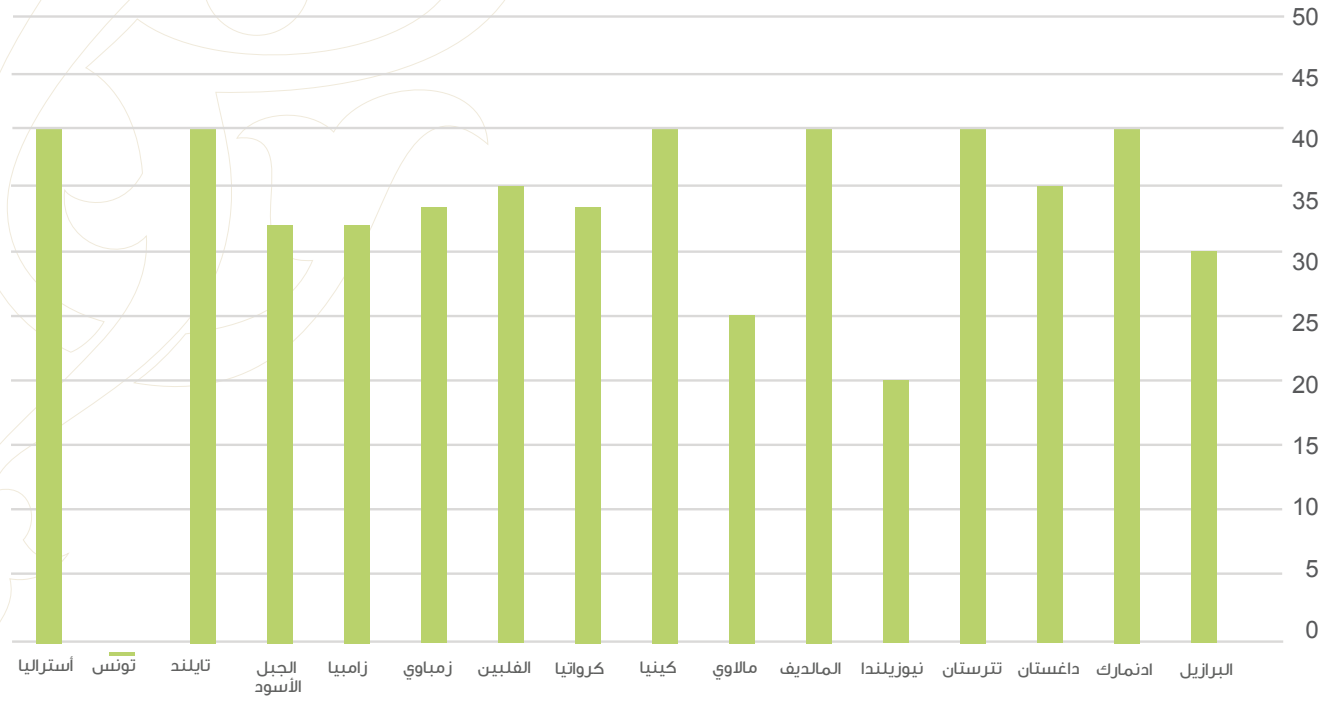

رابعًا) النتائج حسب الأقاليم

نتائج الأقاليم بناء على المجموع الكلي للأداء المؤسسي لدول الأقليم 2023/2022م

وكما ذكرنا سابقا من أن "أفضل التجارب الوقفية تتسلسل حسب المناطق الجغرافية، ولكن هذا لا يمنع من وجود تجارب وقفية ناجحة في أقاليم تتصف بالمتوسطة أو الضعيفة". وكما يظهر لنا في الجدول الآتي أن هذا الترتيب يعكس واقع الأداء المؤسسي للأوقاف في هذه الأقاليم حسب النتائج الآتية:

	الإقليم الجغرافي	النسبة	الترتيب
1	دول شبه الجزيرة العربية	% 82.1	الأول
2	دول جنوب شرق آسيا	% 64.5	الثاني
3	دول العراق والشام	% 63.4	الثالث
4	دول شمال أفريقيا	% 61.8	الرابع
5	دول شبه القارة الهندية	% 60.4	الخامس
6	تركيا ودول البلقان	% 52.7	السادس
7	دول آسيا الوسطى	% 50	السابع
8	دول وسط وجنوب أفريقيا	% 48	الثامن
9	دول بعض المجتمعات المسلمة	%. 43.8	التاسع

الأسباب الرئيسية التي دعت لتميز إقليم شبه الجزيرة العربية في الأداء الوقفي المؤسسي عن غيره للمرة الثانية على التوالي، يعود بتقديرنا لعدة أسباب، أبرزها:

- توجه أغلب دول الإقليم نحو تقنين قوانين الأوقاف، وربط الأداء الوقفي بمنظومة الحوكمة وإدارة المخاطر.
- التوعية المجتمعية القوية تجاه الوقف، وانتشار الأوقاف الخاصة في المجتمعات ما شكل دفعة قوية في تحسن الأداء الوقفي العام، وتشكل المملكة العربية السعودية نموذجا في هذا الإطار.
- الاستفادة من منظومة العمل الخيري وشبكته الواسعة في هذا الإقليم.
- الاستقرار السياسي والاجتماعي لأغلب دول الإقليم شكل دعما لتطور الحركة الوقفية فيه.
- الدعم الحكومي لأغلب دول الإقليم للمنظومة الوقفية، سواء أكانت حكومية أو خاصة.
- البيئة الاستثمارية المشجعة للاستثمار وتطوير الأصول الوقفية، لا سيما في مجال السوق المالي وحركة العقارات وتقنيات التمويل.
- التوجه نحو استقلالية المؤسسات الوقفية العامة في بعض دول الإقليم ساهم في تحسن الأداء الوقفي، كما هو الحال في الكويت ودبي والسعودية.
- تحول دول هذا الإقليم إلى معقل للمالية الإسلامية في العالم، بسبب وجود أكبر وأكثر المصارف الإسلامية في العالم في هذا الإقليم، ما أسهم في دعم مشاريع الأوقاف.

الخارطة الوقفية في الفترة ما بين [2023/2022م]

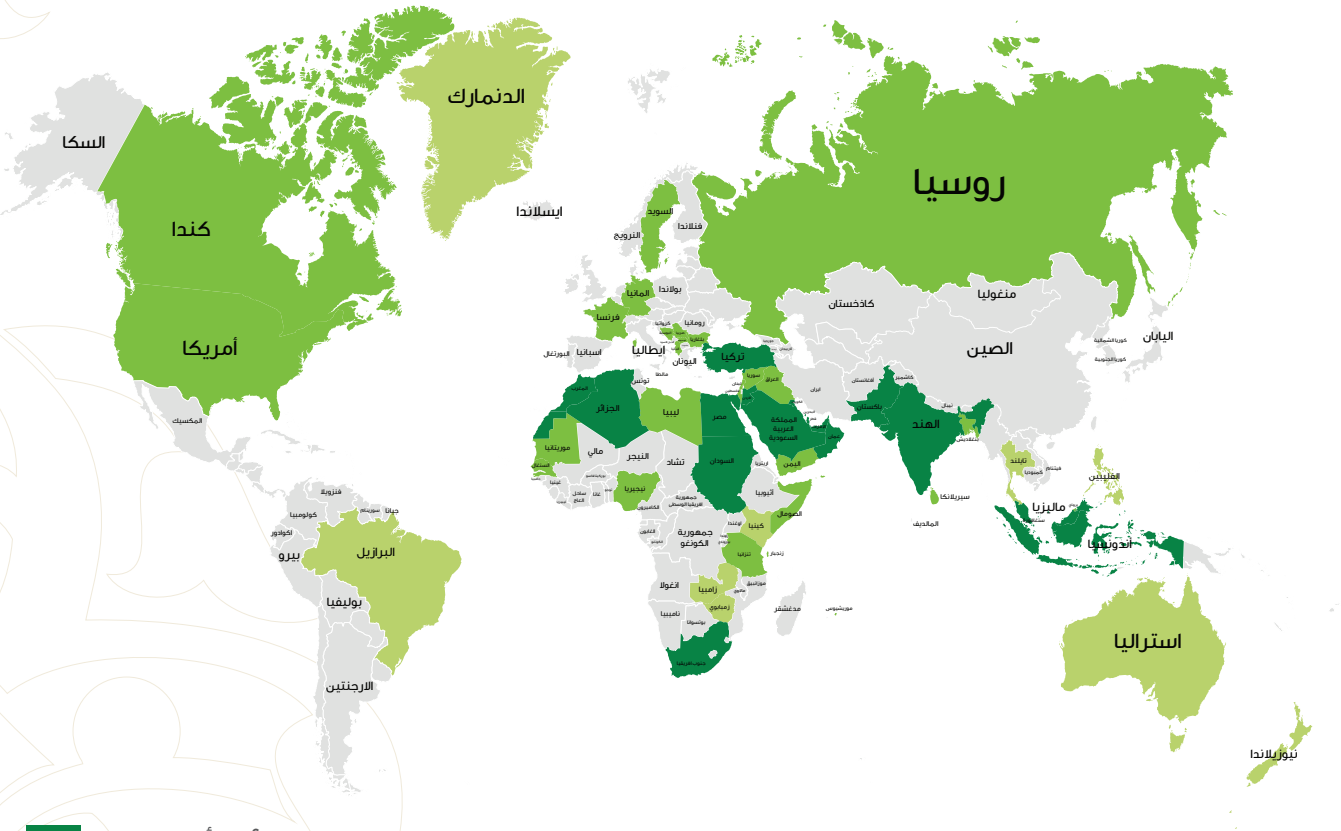

4) مؤشرات التحول والتأثير في الصناعة الوقفية

يمكن القول إنه خلال العامين السابقين [2023/2022م] وبعد تداعيات متتالية كجائحة كوفيد-19، والحرب الروسية الأوكرانية ابتداء من 2022/2/24م، ثم زلزال جنوب تركيا وشمال سوريا في 2023/2/6م ثم المغرب في 2023/9/8م، ثم إعصار دانيال الذي ضرب ليبيا في 2023/9/10م، ثم التداعيات والآثار للحرب الصهيونية على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023م، ما شكل أزمة حقيقية في هذه الدول الإسلامية، وغيرها من الأزمات الداخلية والإقليمية لعموم الدول، وما لحق بدول العالم من خسائر اقتصادية شملت الجميع، وأثرت بقوة على المجالات الحياتية الرئيسية كالتعليم والمعيشة والصحة، ما انعكس أثره بشكل واضح على رأس المال البشري.

شكلت كل تلك الأزمات تحديات في وجه الأداء المؤسسي الوقفي، مما حفز إدارات الأوقاف لتعزيز أدائها من خلال التركيز على مجموعة من التوجهات والتحولات، وهي:

أولا: نحو الشراكة الاستراتيجية مع التمويل الإسلامي

حسب رصد بعض التقارير المالية والتي تفيد أن قطاع الأوقاف يزداد تأثرا بقطاع التمويل الإسلامي، الذي وصل حجمه عالميا إلى 4 تريليون دولار أمريكي في عام 2021م، ومن المتوقع أن يصل إلى 5.9 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2026 معتمدا في ذلك على نمو المصارف الإسلامية، واستثماراتها وحركة الصكوك وهما الأكثر حضورا في التمويل الإسلامي

ارتفاع أصول قطاع التمويل الإسلامي في العالم

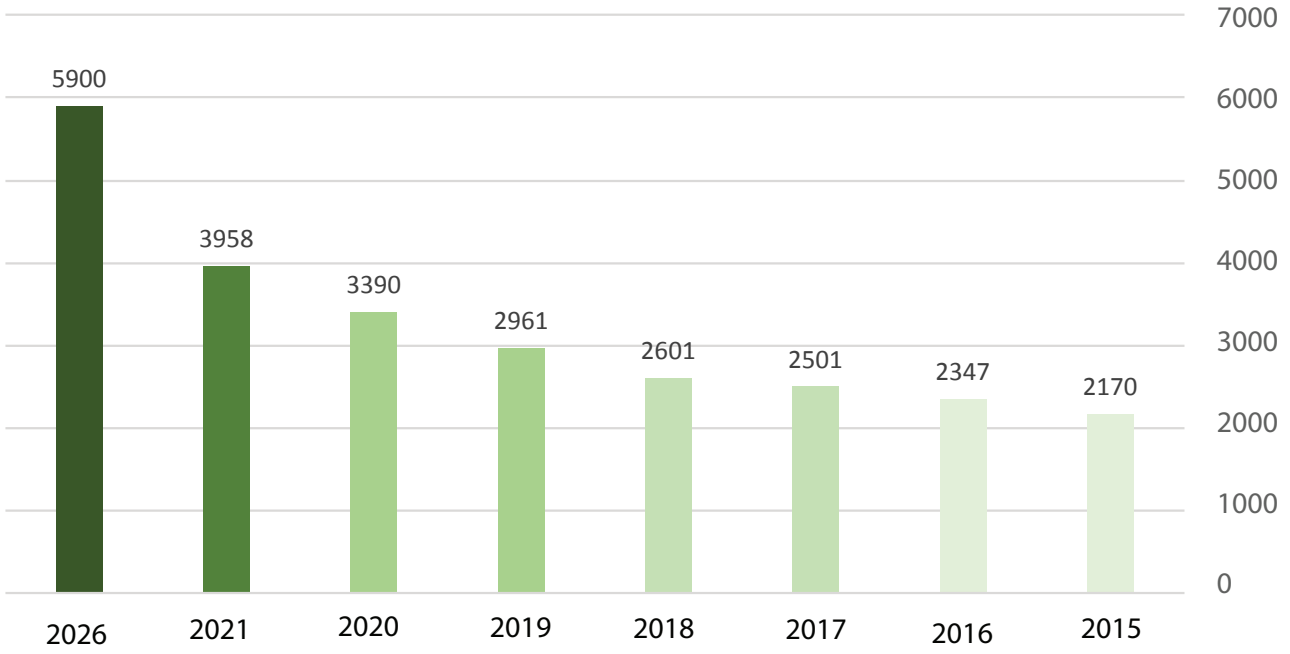

ويلاحظ مدى التفاعل الإيجابي ما بين النهوض الواضح للمؤسسات المالية في تركيا على سبيل المثال لا الحصر ، وما بين قطاع الوقف فيها والذي يعتبر قطاعا عريقا تاريخيا، هذا التوسع في الصيرفة الإسلامية ساهم في إنشاء شراكات استراتيجية بين القطاع المصرفي الإسلامي وقطاع الوقف، ما أدى إلى انعكاس إيجابي على قطاع الأوقاف برمته

ثانيا: التوجه نحو الحوكمة وتطبيق مبادئها

ما زال معيار الحوكمة وتعزيز مبادئها -الشفافية والمساءلة والمحاسبة والمسؤولية وحفظ حقوق الواقفين- يمضي ببطء في واقع مؤسسات الأوقاف العامة، على الرغم من التكنولوجيا المالية الجديدة، وتقنين القوانين الوقفية في عدة دول بصورة مستمرة ومحدثة، وقيام الرقابة الشرعية في العديد من المنتجات والخدمات والمشاريع الوقفية الجديدة

تحديات الحوكمة في قطاع الوقف

البيئة الداخلية	• عدم تطور القوانين وتقنينها بصورة شاملة. • غياب اللوائح الداخلية وعدم تحديثها نظرا لتطور الخطط والهياكل. • ضعف المستويات الإدارية لا سيما مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. • نقص المعلومات والبيانات المضبوطة والقابلة للقياس.	عوائق رئيسية
البيئة الخارجية	• ضعف الشراكة مع أصحاب المصالح. • انتشار الفساد والمحسوبية في البيئة الخارجية. • ضعف المحددات الخارجية كالحكومة والقضاء والتشريعات والبيئة الاستثمارية.	عوائق رئيسية
أدوات الرقابة	• غياب أدوات الرقابة الرئيسية أو ضعفها، كالرقابة الشرعية أو التدقيق الداخلي. • ضعف الرقابة الخارجية ومصداقياتها في تطبيق مبادئ الحوكمة كالمساءلة أو المحاسبة. • ضعف أدوات الرقابة المؤثرة، كالإعلام والرأي العام.	عوائق رئيسية

ففي استبانة أجراها المعهد الدولي للوقف الإسلامي بمايو 2023، وشارك فيها عشرات المسؤولين والباحثين من أكثر من ثلاثين دولة إسلامية، تظهر نتائجها أن هناك اهتماما بدأ يظهر في الأخذ بالحوكمة، فعلى سبيل انتشار اللوائح الداخلية داخل منظومة مؤسسة الوقف، نرى أن النسبة تظهر وجود اهتمام يعكس اهتمام مسؤولي الأوقاف بواقع 21.4 %.

ويلاحظ مدى التفاعل الإيجابي ما بين النهوض الواضح للمؤسسات المالية في تركيا، وما بين قطاع الوقف فيها والذي يعتبر قطاعا عريقا تاريخيا، هذا التوسع في الصيرفة الإسلامية ساهم في إنشاء شراكات استراتيجية بين القطاع المصرفي الإسلامي وقطاع الوقف، ما أدى إلى انعكاس إيجابي على قطاع الأوقاف برمته

هل اللوائح الداخلية منتشرة في الموسسة الوقفية

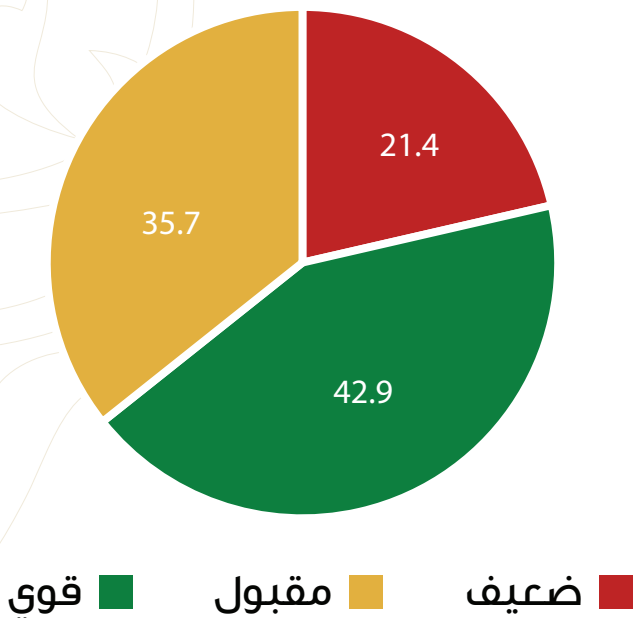

كما تبين لنا النتائج الآتية ضعف استخدام هذه المبادئ في واقع أعمال مؤسسات الوقف:

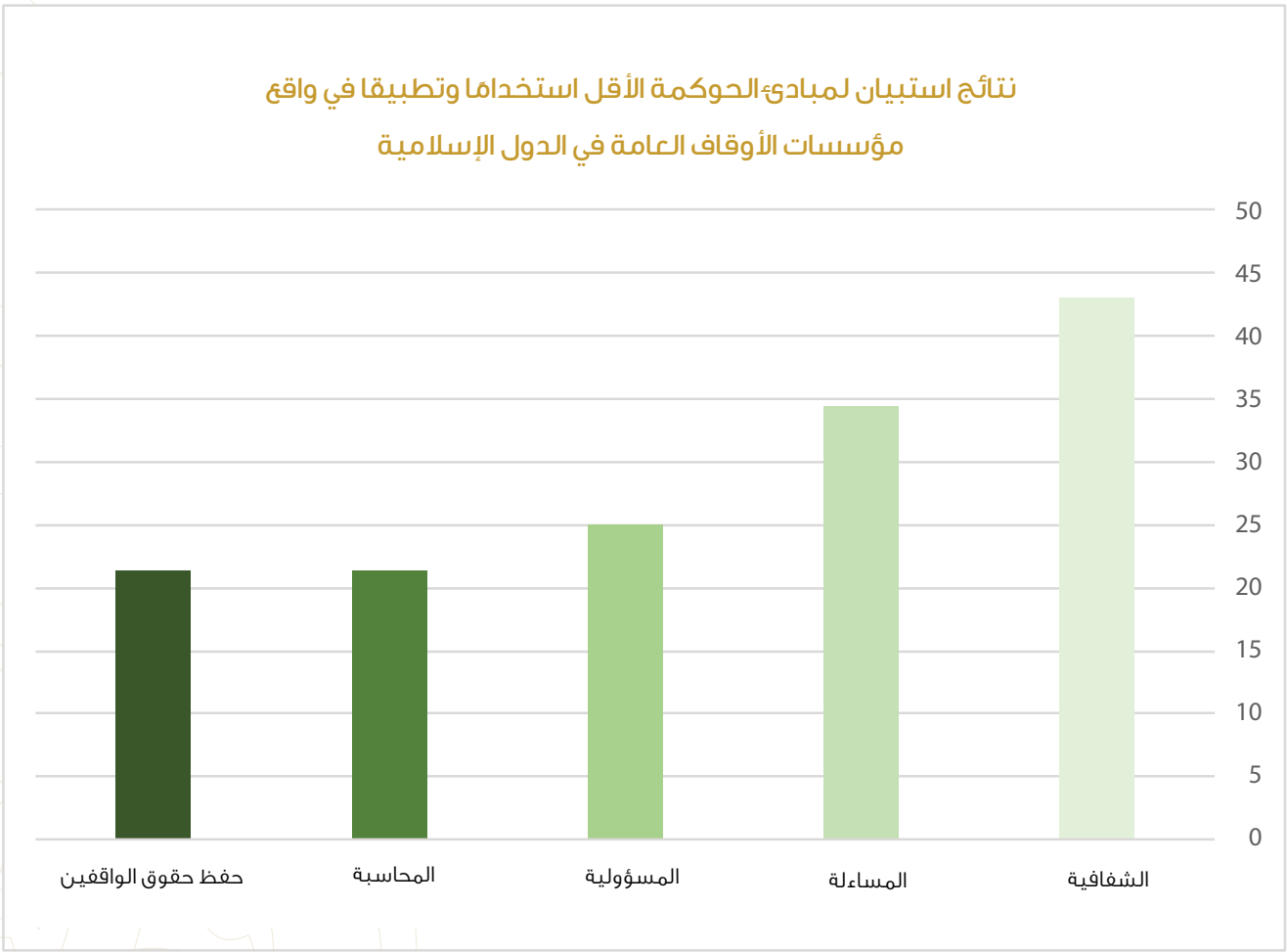

وفي الخلاصة، نجد أن معيار الحوكمة مؤشر هام لمؤسسات الوقف، ووجوده مفيد للتعافي من آثار الفساد الإداري والمالي الذي أفسد الكثير من المؤسسات، وأن مؤسسات الوقف التي حققت وتحقق نتائج مميزة التزمت قدر الإمكان بالحوكمة للتغلب على ظاهرة الفساد الإداري والمالي في بنيتها، لأن بديل الحوكمة هو الفساد، وهذا ما أظهرته لنا نتائج الاستبانة:

واقع الفساد في البيئة الخارجية لمؤسسة الوقف

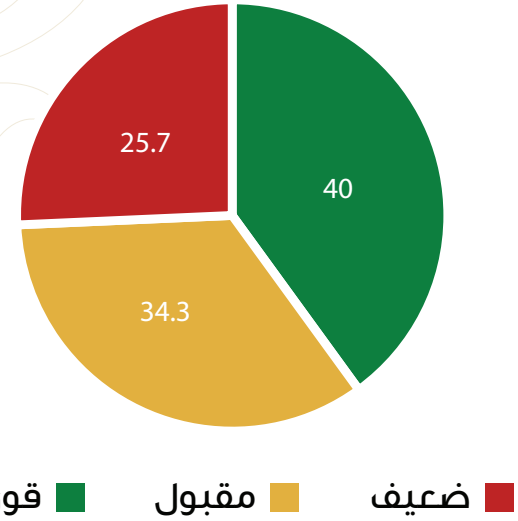

في حين نجد أن ظاهرة الفساد المالي والإداري أكثر انتشارًا في البيئة الداخلية منها في البيئة الخارجية بناء على المستطلعة آراؤهم من مسؤولين وخبراء وباحثين في الأوقاف

واقع الفساد في البيئة الداخلية لمؤسسة الوقف

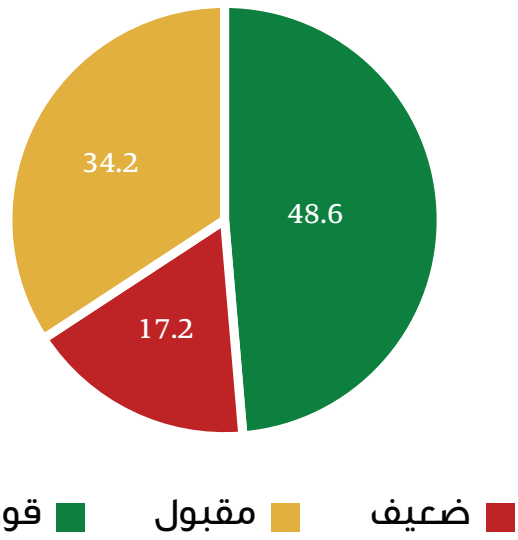

ثالثا: التركيز على استدامة المنتجات والمشاريع الوقفية

تشير التقديرات إلى زيادة الناتج المحلي في دول العالم من 3 تريليونات دولار أمريكي عام 1970م، إلى 96 تريليون دولار أمريكي عام 2021م، وإذا ركزت الدول والشركات الكبرى للاستدامة في أعمالها وقراراتها، فقد يدر ذلك ما يقارب 10 تريليونات دولار أمريكي سنويا من عائدات الأعمال بحلول عام 2030م.
وعلى الرغم من التوجه العالمي نحو زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، ومن المتوقع أن يرتفع في القطاعين الحكومي والخاص بين عامي 2020م إلى 2040م ليصل إلى ما يقارب 12 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2040 م، كنموذج عالمي على اهتمام عالمي بموضوع الصحة بعد أزمة كورونا.وإذا أردنا مقاربة شرعية لمفهوم التنمية المستدامة، فإن الاستدامة هو " الإدراك لطبيعة توافق جميع أصحاب المصلحة، الأمر الذي يتطلب توفير فرص لنمو جميع الأطراف المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار الانسجام والتكيف مع أصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق العدالة بين الأجيال، وداخل الجيل نفسه من خلال تطبيق "النظام القائم على التوازن"

ويلاحظ هنا أن قطاع الأوقاف المؤسسي بدأ ينشط مع توجهات المالية الإسلامية التي تساهم في المسؤولية الاجتماعية والخدمة المجتمعية، وصارت مصارف الزكاة والوقف والصدقات عموما محلا للمشاركة في مواضيع التنمية المستدامة في بعض الدول، لا سيما بعدما صار هناك توجه لدى الأمم المتحدة في ربط مجالات العمل في دول العالم بأهداف التنمية المستدامة، وافتتاحها حسابا مخصصا لتبرعات الزكاة ولو أردنا أن نطابق مفهوم الوقف بما يقابله من أهداف التنمية المستدامة التي تنادي بها الأمم المتحدة، واعتمدتها في عام 2015 في أديس أبابا، فإننا يمكن رسم هذا الإطار

مقاصد ضرورية	الإنسان	تحقيق مقاصد الشريعة للإنسان في الدين والنفس والعقل والمال والنسل. تحقيق حد الكفاية وتوفير الرفاه الاجتماعي. القضاء على المظاهر السلبية في المعيشة كالفقر والبطالة وانتشار الأمراض. تحقيق الكرامة الإنسانية والحرية الدينية وتأهيل الأفراد.
مقاصد حاجية	الحيوان	الحفاظ على الثورة الحيوانية كمصدر رئيسي لخدمة الإنسان والبيئة. توفير البيئة المناسبة للحيوانات ومحاربة انقراض.
مقاصيد تحسينية	النبات	توفير البيئة الصالحة للعيش. دعم القطاع الزراعي والمحصول الغذائي. حماية الموارد النباتية بكافة أشكالها وأنواعها.
	الجماد	تطوير القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع بعينه كالنفط والغاز الحفاظ على المورد الأساسية كالمياه .

وهذا يعني أنه يمكن للوقف أن يتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال بلغ معدل إنفاق القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية لعام 2020م 7.4 مليار ريال سعودي في مجالات مختلفة، منها 6.1 في المجالات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

وتعتبر التجربة السعودية من النماذج الرائدة في الاستفادة من أصولها الوقفية الكبيرة في التنمية المجتمعية والاقتصادية، ولها أثر في تعظيم الأثر الاجتماعي وتحقيق المبادرات التطوعية، فضلًا عن قطاعها غير الربحي الكبير، والذي يقوم أساسًا على أكبر فئتين هما الأوقاف وجمعيات الملاك، ويتقاطع بالمجمل مع الأهداف التي تنادي بها الأمم المتحدة في التنمية المستدامة.

وهذا ما يجعلنا نقول إن استدامة الأعمال في فكر مؤسسة الوقف يعتمد بصورة كلية على متانة عملياتها الرئيسية، وهي الاستقطاب، والتسجيل، وإعداد الوقف، والصرف، ثم استثمار جزء من ريع الوقف، كي يتم استدامة الوقف ضمن استراتيجية مؤسسية قائمة على الحوكمة والمراقبة، كما في الشكل الآتي:

استدامة الأعمال في الفكر الوقفي المؤسسي

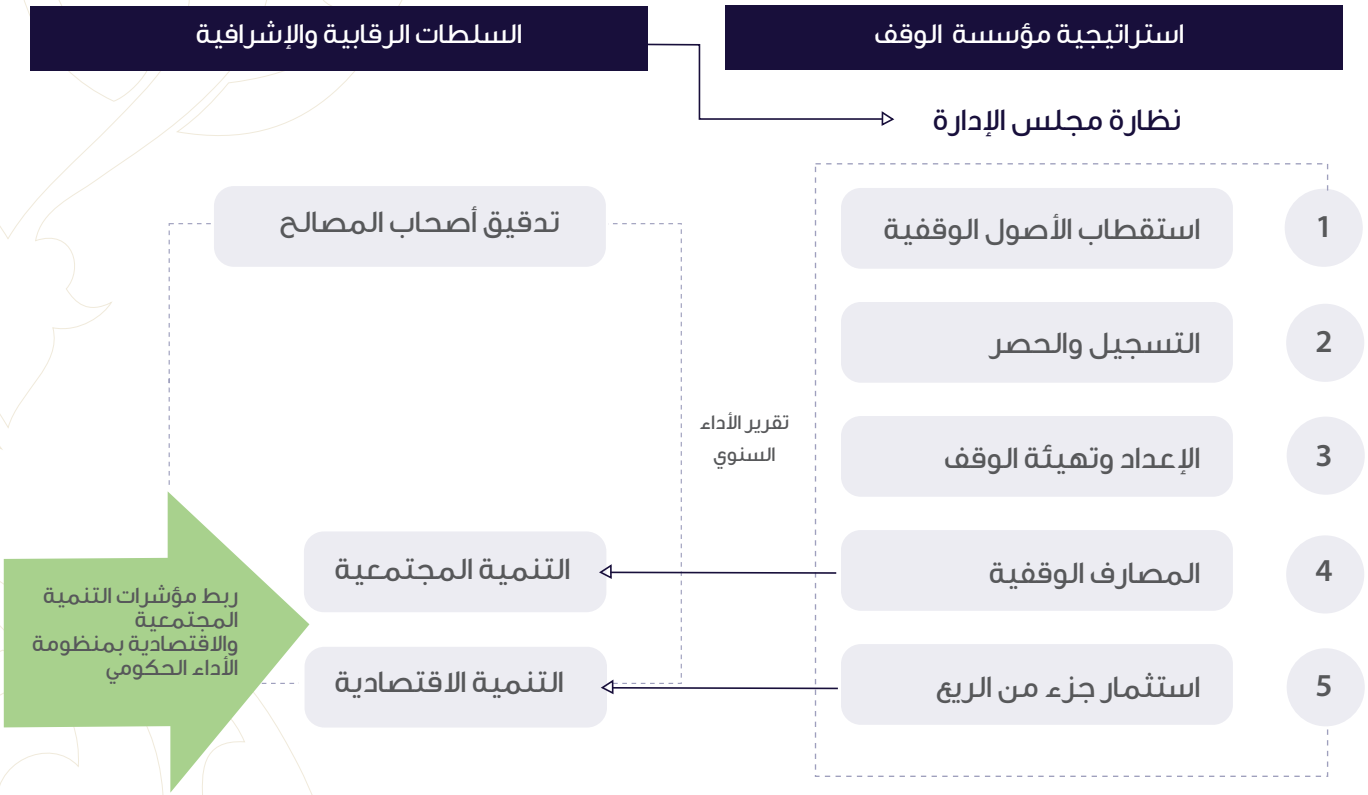

رابعًا: تصاعد الاهتمام بتقنيات التمويل

هذا التوجه العالمي في تبني تقنيات التمويل كان له تأثير في دول العالم الإسلامي أيضًا، في التوجه نحوها تقنيات التمويل واعتمادها في أعمالها المالية والتجارية والمؤسسية، وظهر هذا جليا أيضا في قطاع المصارف الإسلامية بصورة متقدمة وتعتبر ماليزيا وإندونيسيا والسعودية من أكثر الدول الإسلامية التي تستثمر في توسيع قطاعات التكنولوجيا المالية للوصول إلى نظام بيئي رقمي سريع النمو، والعمل على رقمنة التمويل الإسلامي، وبدأت البنوك المركزية فيها بمنح تراخيص مصرفية رقمية في ظل توسع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، ويتوقع مزيد من النمو في السنوات القادمة، ويتوقع تنامي حجم صناعة التمويل الإسلامي إلى 4.94 تريليون دولار أمريكي في عام 2025م بمعدل نمو يبلغ 8٪ في السنوات المقبلة، وهذا سينعكس إيجابا على قطاع الأوقاف الذي يرتبط طرديا بتطور صناعة المالية الإسلامية كما هو موضح في الشكل الآتي:

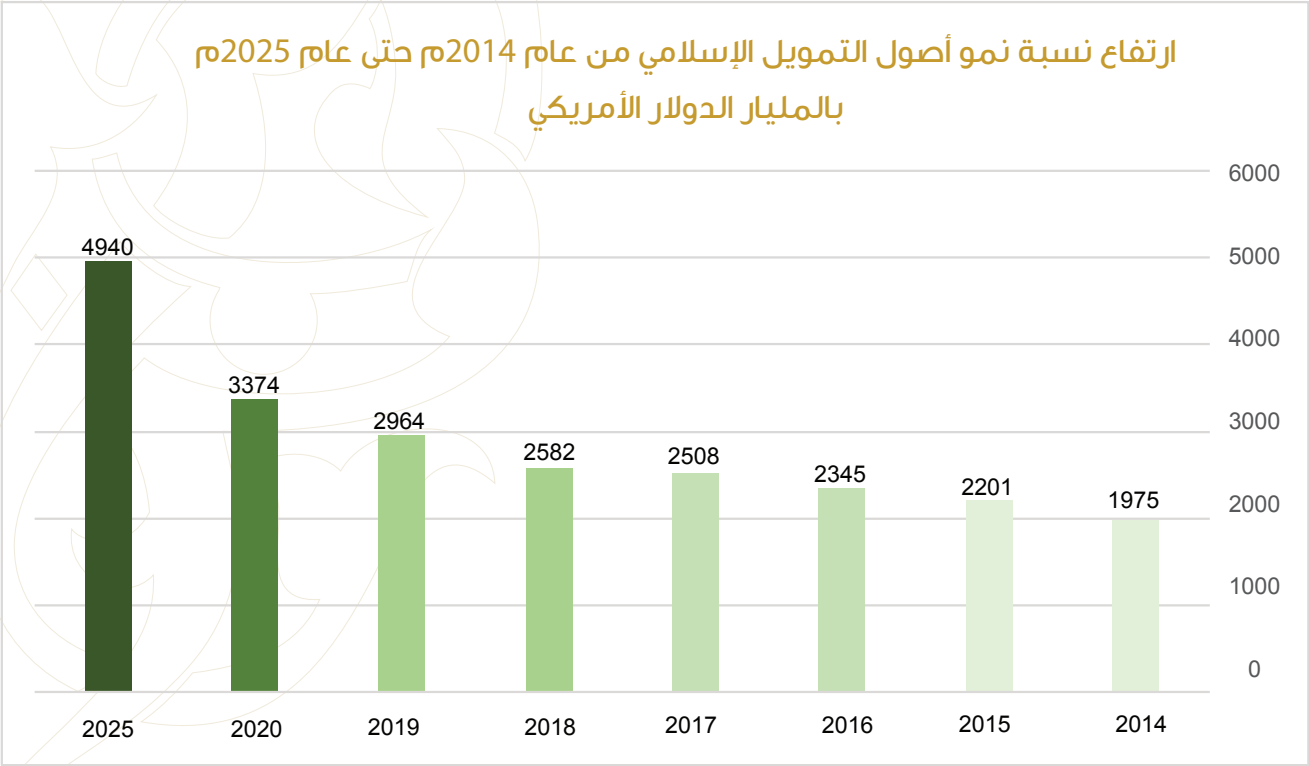

ومن المتوقع أن تصل عائدات الذكاء الاصطناعي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 320 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030م، ما يؤدي إلى زيادة كفاءة العمليات الداخلية لمؤسسات الأعمال.

وفي السنوات الماضية، وتحديدًا في العامين 2023/2022م رصد فريق التحرير توجها لدى بعض المؤسسات الوقفية في بعض الدول، لا سيما تلك التي حصلت على مراتب عالية في تقييم التقرير الاستراتيجي الأول نحو التحول الرقمي، والبدء بإنشاء خدمات ومنتجات ومشاريع تعتمد بصورة كليةعلى تقنيات التمويل.

وهذا التوجه صحيح وسليم، لأنه سوف يساعد مؤسسة الوقف على حشد الموارد بكافة أشكالها وأنواعها، ثم يساعدها أيضا في حفظ أصولها وتسجيلها وضبطها، واستثمار الموارد الوقفية، وصرف ريع الوقف للمستحقين بناء على شرط الأوقاف.

خامسا: نشر المعرفة الوقفية

كنا قد رصدنا في التقرير الاستراتيجي الأول أن هناك حراكا وقفيا واضحا بدأت معالمه منذ عام 1996م، وهذا الحراك يتصاعد بصورة واضحة في مختلف المجالات التي تخص الوقف، ولم ينحصر في بقعة جغرافية محددة، بل الانتشار كان مختلفا مكانيا وزمانيا:

أولا: النشر العلمي

على الرغم من امتلاك العديد من وزارات والهيئات الوقفية الحكومية ميزانيات لدعم الحركة العلمية، والنشر المعرفي لا سيما في مجال الأوقاف والدراسات المتعلقة به، إلا أنهم ليسوا وحدهم، فقد ظهرت عدة مؤسسات وفقية وأكاديمية تساهم في النشر العلمي للوقف، وتمكنت الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت من المحافظة على تميزها في هذا المجال إقليميا وعالميا.

ثانيا: المؤتمرات والندوات العلمية

القسم الأول: الفعالية الحضورية، وقد انتشرت هذه الفعاليات الحضورية بصورة واضحة في ربع القرن الماضي، ولكنها بدأت بالانخفاض بعد جائحة كورونا. وعمليا يمكن اعتبار أن من أكثر هذه الدول التي استعادت نشاطها في الفعاليات الحضورية على مدار الفترة السابقة، هي: السعودية، والكويت، وتركيا، والمغرب، ودبي، وماليزيا، والجزائر، وقطر، ومصر.

القسم الثاني: الفعاليات الافتراضية، وهذه الفعاليات بدأت بالفعل وبوضوح أثناء وبعد جائحة كورونا التي بدأت في 31 ديسمبر 2019م، وصارت مدخلا للتعريف بالأنشطة والفعاليات الوقفية على مدار السنوات الماضية وحتى الآن، ويظهر لنا أن مؤسسات الوقف الخاصة كانت أكثر نشاطا من مؤسسات الوقف العامة في هذا الصدد

ثالثا: الدورات التدريبية والتأهيلية

ويمكن إجمال أكثر المؤسسات الوقفية العامة في التدريب والتأهيل، وهي:

- الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت وشريكها معهد البنك الإسلامي للتنمية بجدة
- باقي مؤسسات الوقف العامة كالوزارات والهيئات الحكومية المشرفة على الأوقاف
- مؤسسات الوقف الخاصة التي تُعنى بالتطوير والتأهيل، كالمعهد الدولي للوقف الإسلامي، والذي قدم عشرات البرامج المتخصصة في قطاع الوقف منذ عام 2008م

رابعا: البرامج الأكاديمية والكراسي العلمية في الجامعات

تم إصدار بعض الشهادات الأكاديمية المتخصصة في الوقف، ولكن عمليا، لا يوجد جامعة في العالم تقدم برنامجا أكاديميا متخصصا في الوقف الإسلامي، وإن كان عدد كبير منها يتيح اختيار مواضيع في الوقف الإسلامي ضمن مجالي الشريعة والاقتصاد الإسلامي في مرحلتي الماجستير والدكتوراه

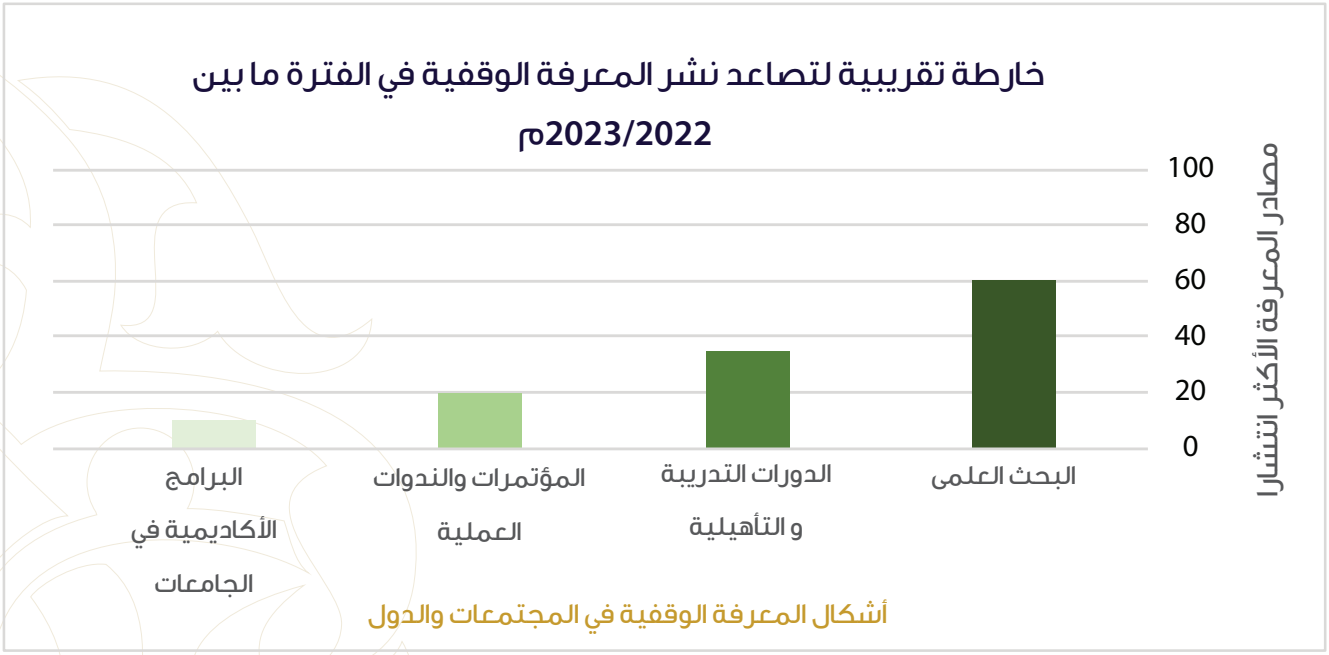

5) خارطة الفرص الوقفية في ظل التوجهات العالمية.

أولا: منهجيات وأدوات تقنيات التمويل

1 تم رصد اهتمام واسع من قبل العديد من المؤسسات العالمية بأدوات تقنيات التمويل، مثل أداة البلوك تشين، والتمويل الجماعي، والذكاء الاصطناعي، يصاحب ذلك تصاعد المبيعات في التجارة الإلكترونية، فقد نمت مبيعات التجارة الإلكترونية بنسبة 20%، بقيمة تقدر 3.3 تريليون دولار أمريكي في حلول عام 2022م، ومن المتوقع أن تصل القيمة 5.4 تريليون دولار أمريكي عام 2026م

يمكن أن يقابل هذا على الجانب الوقفي:

- معالجة مشكلة الحصر والتسجيل للأصول الوقفية الضائعة
- الاستثمار في سوق الذكاء الاصطناعي وتقنيات التمويل تحديدا
- تطوير أدوات استقطاب الأموال الوقفية عبر منصات التمويل والمنافذ الإلكترونية
- تعزيز الشركات مع الشركات المالية التقنية

2 كما تم رصد تصاعد الاهتمام بالثورة الرقمية وتطبيقاتها للأفراد والمؤسسات، وزيادة التطلع إلى البيئة الرقمية في الأنظمة المالية والمحاسبية والتطبيقية

فيمكن استشراف تنام متوقع للفرص الوقفية رقميا كالآتي:

- التحول نحو الأوقاف الرقمية والتوسع فيها على حساب الأنواع التقليدية الأخرى، كالعقار والمنقول والنقدي.
- بناء بنية تحتية رقمية قوية في قطاع الوقف، تسهم في ضمان حماية رقمية لكل المنتجات والخدمات والمشاريع، ووضع نظام رقمي لجميع الأوقاف.
- تحولات منجزة من نمط الأرشيف اليدوي إلى الأرشيف الإلكتروني.
- ربط المواقع الوقفية بنظام جغرافي تقني.
- تمتة لجميع الإجراءات والعمليات الرئيسية للأوقاف.

3 كما أن هناك توجها عالميًا نحو مواجهة الهجمات السيبرانية التي تزداد بكثافة، مع الاهتمام بتوسيع عالم البيانات، فقد قدرت تكلفة انتهاكات البيانات بأكثر من 5 تريليون دولار سنويا بحلول عام 2024م

لهذا نتوقع زيادة العمل على التنبه وفقيا إلى الآتي:

- تعزيز الأمن السيبراني وحفظ المعلومات الوقفية وقاعدة البيانات داخل مؤسسة الوقف
- التركيز على توثيق المعلومات وحفظها من الاختراقات، والتنبه للأمن الرقمي لحماية حقوق الواقفين والموقوف لهم

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

1 نادت الأمم المتحدة دول العالم للأخذ بعدة أهداف في مجال التنمية المستدامة، وقد شاركت العديد من الدول الإسلامية في أهداف التنمية المستدامة التي تشرف على تنفيذها المنظمة الدولية، بيد أن هناك أهدافا قد تغاير خصوصية الثقافة الإسلامية، ولكن بالمقابل هناك أهداف نتوقع لمؤسسات الوقف أن تعمل عليها في المستقبل القريب من خلال:

- تعزيز دور الوقف المجتمعي مسؤولية وتنمية وشراكة
- تبني تمويل الابتكار في الموارد والمصارف الوقفية
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص والعام والخيري
- الإسهام الوقفي في إطلاق منصات تشغيل جماعي في مجالات مهنية واحترافية
- تعمل على الحد من ظاهرة الفقر

2 كما تم رصد توجه مؤسسي دولي نحو عقد الشراكات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف التنموية، ونتوقع لمؤسسة الوقف زيادة شراكاتها مع أصحاب العلاقة، من خلال:

- تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والخيري والتخصصي، وتشكيل قاعدة أمان اجتماعي. تعزيز دور الوقف المجتمعي مسؤولية وتنمية وشراكة تعمل على الحد من ظاهرة الفقر

3 أمام التوجه العالمي نحو مواجهة التصحر والحد من انحسار المساحات الخضراء في العالم، وتبني الحكومات استراتيجية النمو الأخضر من خلال تحقيق صافي انبعاثات صفرية من الغازات الدفيئة بحلول 2050م، وإيجاد الزراعة المستدامة الذكية المناخية، والاقتصاد الدائري، والمدن الذكية، وعملية التحول في نظام الطاقة كلٌّ يشكل اهتماما عالميا واضحا

ونتوقع لمؤسسات الأوقاف أن تتقاطع مع هذا الاهتمام العالمي، من خلال تحقيق فرص وقفية بالشكل الآتي:

- التركيز على الأوقاف الزراعية والوقف الغذائي
- تطوير الصيغ المالية في مجال الأوقاف الزراعية، كالمساقاة والمزارعة

4 توجه عالمي نحو إعادة بناء الطبيعة، والعمل على مواجهة التحديات والكوارث، وإنشاء صناديق طوارئ لمواجهة التحول المفاجئ في الطبيعة، ونتوقع لمؤسسات الوقف أن تتنبه لهذا الواقع، وأن تتقاطع بأعمالها من خلال:

- تأسيس مصارف وقفية لمواجهة الكوارث والطوارئ
- الابتكار في المصارف الوقفية المخصصة للبيئة
- إحياء وتجميع وتنشيط الأوقاف الموروثة ذات الصلة كالآبار

ثالثا: ارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية

1 تم رصد اهتمام عالمي واضح بعد جائحة كورونا للإنفاق على الرعاية الصحية، فقد شكلت جائحة كورونا تداعيات سلبية على الصحة العامة، ونتوقع لمؤسسات الوقف العمل في المستقبل القريب من خلال:

- تأسيس مصارف وقفية صحية
- الاستثمار في الرعاية الصحية والأدوية

2 زيادة الرعاية والاهتمام بأصحاب الإعاقة، والذين يشكلون ما نسبته 17% من سكان الأرض، ما يجعلهم أكبر أقلية موجودة بين الأقليات

- الشراكات مع جهات ذات صلة بمعالجة مشاكل الإعاقة والتوحد في المجتمعات

رابعا: الاستثمار في الطاقة البديلة

الاستثمار في الطاقة البديلة أحد التحديات والمطالب العالمية للدول الكبرى والنامية على حد سواء، فالاستثمار فيها في ظل تناقص مصادر الطاقة، وارتفاع عدد سكان العالم إلى 7.9 مليار نسمة بحلول عام 2050م، يوجب على مؤسسات الوقف العمل على إيجاد الخيارات التي تناسبها، ونتوقع منها مثلا:

- الاستثمار في القطاع المائي وتعزيز الأوقاف المائية
- الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، أو في مشاريع التحول الأخضر والاستدامة

3 كما تم ملاحظة أن التوجه العالمي نحو العمل المناخي، والتقليل من آثاره السلبية، ووضع ضوابط للتكيف البيئي أحد الاهتمامات التي توليها المؤسسات الدولية، ما يلزم مؤسسات الوقف في العالم التوجه نحو تعزيز المصارف البيئية، والسلامة الفنية لعقاراتها، من خلال:

- توجيه الأوقاف نحو تطوير البيئة المجتمعية بكافة أشكالها
- التنسيق مع المصارف الإسلامية في مجال الاستثمار في الصكوك الخضراء
- حوكمة المشاريع العقارية والاستثمارية لمؤسسات الوقف ضمن الاستثمار الآمن للبيئة

خامسا: المسؤولية المجتمعية للأفراد والمؤسسات

1 العمل على تعزيز روح العمل وخدمة الآخرين من خلال المسؤولية المجتمعية، والتي تشكل توجسا عالميا لدى العديد من المؤسسات الدولية، ونتوقع لمؤسسات الوقف، العمل على:

- تعزيز روح التطوع والتبرع بالوقف لدى جميع الفئات الاجتماعية

2 التمكين الاقتصادي للمرأة أحد التوجهات التي تزداد بشكل واضح لدى صناع القرار العالمي، لا سيما في ظل الأوضاع التي تعيشها بعض المجتمعات، ما يلزم على مؤسسات الوقف أن تعمل على:

- الاهتمام بأوقاف المرأة لا سيما في مجال التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي
- تدريب وتأهيل المرأة لتكون قادرة على التفاعل في المجتمع بإنشاء الأوقاف أو إدارتها أو المشاركة في مجالس النظارة

سادسا: حقوق الابتكار والإبداع

ا)تصاعد الاهتمام العالمي بحقوق الابتكار والإبداع، ما يجعل من الأهمية على مؤسسات الوقف العمل علىتطوير أوقافها ومصارفها ومبادراتها المجتمعية والاقتصادية، ونتوقع أن تستجيب من خلال العمل على:

- تعزيز الأوقاف العلمية والأبحاث العلمية وحقوق الابتكار
- تطوير الصناديق الوقفية في الجامعات
- تخلي الحكومات عن الأصول الاستراتيجية ونشر الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص، وهذا سيتطلب من مؤسسات الوقف العمل على:

تعزيز الامتثال والحوكمة في الإجراءات المحاسبية والقانونية، وتحليل البيانات المحاسبية والتدفقات النقدية وتنسيق التقارير للتوافق مع المعايير الشرعية والحوكمية والمحاسبية، وتعزز إدارة المخاطر

5. خارطة الفرص الوقفية في ظل التوجهات العالمية

أخيرا، وبناء على ما تقدم، فإن المؤشرات التي رصدناها في هذا التقرير الاستراتيجي الثاني 2022-2023 ترسم توجهات الأوقاف خلال الفترة القادمة، وهي: التوعية، الحوكمة، والرقمنة بمختلف أشكالها الاحترافية.
وهذا يجعلنا نعمل على إعادة النظر في دور مؤسسة الأوقاف العامة، وتقوية ديناميكية قطاع الأوقاف الخاصة، وتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال البرامج والمبادرات، لمواجهة أي أزمات أوجوائح أو كوارث متوقعة.

نأمل أن نكون وفقنا في تغطية واقع الأوقاف في الأقاليم التسعة، ورصد المؤشرات والاتجاهات العامة التي تتحرك بوضوح في قطاع الوقف، وأن يأخذ التقرير الاستراتيجي للأوقاف موقعه كمرجع أساسي لمسؤولي الأوقاف والخبراء والباحثين، لا سيما وأنه يجمع في طياته المنهجية السليمة والقراءة الصحيحة القائمة على المعلومات والإحصائيات الموثقة المحدثة.

والحمد للّه رب العالمين

التقرير الاستراتيجي للأوقاف
Strategic Report of Awqaf